

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أكتوبر 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
			فهرست
			(دورة أكتوبر 2015)
719	محضر الجلسة السادسة ليوم الثلاثاء 20 من محرم 1437 (3 نوفمبر 2015)..... جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.	714	محضر الجلسة الخامسة ليوم الجمعة 16 من محرم 1437 (30 أكتوبر 2015)..... جدول الأعمال: استكمال انتخاب هيكل مجلس المستشارين.
731	محضر الجلسة السابعة ليوم الثلاثاء 27 من محرم 1437 (10 نوفمبر 2015)..... جدول الأعمال: جلسة الأسئلة الشفهية.		

محضر الجلسة الخامسة

التاريخ: الجمعة 16 محرم 1437 (30 أكتوبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة ودقيقة واحدة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الحادية والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: استكمال انتخاب هيكل مجلس المستشارين.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقاً لأحكام الفصل 63 من الدستور، ومقتضيات المواد 12، 13، 19، 20، 21 و56 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لاستكمال انتخاب هيكل مجلس المستشارين.

ويهمني، بطبيعة الحال، أن أعيد التأكيد بأن هذه الجلسة التي نعقدها اليوم هي ثمرة لمسلسل طويل من المشاورات واسعة النطاق مع مختلف مكونات المجلس، ساهمت فيها، مشكورة، كافة مكونات المجلس من فرق ومجموعات.

أود أن أجدد التعبير عن شكري وامتناني لروح العمل الإيجابي البناء الذي انخرط فيه الجميع.

وهذا المسلسل، بطبيعة الحال، هو الذي أفضى إلى اعتماد صيغة توافقية، تكرست بالتعديلات التي أدخلناها جميعاً في جلسة سابقة على بعض مواد النظام الداخلي، وهي التعديلات التي عرضت على أنظار المجلس الدستوري، وأصدر بشأنها قراراً يقضي بمطابقتها للدستور، ونحن نلتئم اليوم لاستكمال ما تبقى من حلقات في انتخاب هيكل مجلس المستشارين.

وقبل أن نشرع، حضرات السيدات والسادة، في عملية انتخاب أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة، وعملاً بأحكام المادة 47 من النظام الداخلي للمجلس، أعلن عن تأسيس الفرق والمجموعات البرلمانية.

وأعطي الكلمة لمساعدة الرئيس، السيدة الفاضلة عائشة آيتعلا، لتلاوة لوائح الفرق والمجموعات، كما توصلت بها رئاسة المجلس، والمتضمنة لأسماء وتوقيعات الأعضاء، وكذا التسمية المختارة من طرف كل فريق ومجموعة برلمانية واسم رئيس أو رئيسة كل منها، في احترام تام للشكليات المنصوص عليها في نظامنا الداخلي.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا، عضوة المكتب المؤقت:

شكراً لكم السيد الرئيس.

تحية للإخوان المستشارين والمستشارات.

بالنسبة لقائمة أسماء الفرق والمجموعات التي توصلت بها الرئاسة، فهي كالتالي:

• الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية:

- عدد أعضائه: 27:

- الرئيس: السيد عبد السلام اللبار.

أما باقي أعضاء الفريق فهم السادة والسادات:

2. الحسن سليغوة؛

3. خديجة الزومي؛

4. أحمد لخريف؛

5. أحمد بابا امرحداد؛

6. عصام الخمليشي؛

7. سيدي الطيب الموساوي؛

8. عزيز مكنيف؛

9. الصبيحي الجيلالي؛

10. عبد اللطيف أبودوح؛

11. النعم ميارة؛

12. جمال بن ربيعة؛

13. سيدي محمد ولد الرشيد؛

14. رحال المكاوي؛

15. فؤاد قديري؛

16. محمد سالم بنمسعود؛

17. محمد الأنصاري؛

18. محمد العزري؛

19. عبد الصمد قبيوح؛

20. فاطمة الحبوسي؛

21. حمة أهل بابا؛

22. افضيلي أهل أحمد إبراهيم؛

23. احمد احميميد ؛
24. محمد سعيد كرام؛
25. مينة عفان؛
26. محمد لشهب؛
27. عثمان عيلة.
- بالنسبة لفريق الأوصال والمعاصرة:
- عدد أعضائه: 24 عضوا؛
- ثم بالنسبة لرئيس الفريق: السيد عبد العزيز بنعزوز.
- أما باقي أعضاء الفريق فهم السيدات والسادة:
2. عبد الرحيم الكميلى؛
3. عابد شكيل؛
4. الحوالمريوح؛
5. أحمد أحميدي؛
6. أحمد تويزي؛
7. عبد الإلاه المهاجري؛
8. حميد القمينة؛
9. محمد مكنيف؛
10. عبد السلام بلقشور؛
11. محمد الشيخ بيد الله؛
12. العربي المحرشي؛
13. عبد الحكيم بن شماش؛
14. فاطمة آيت موسى؛
15. الحبيب بن الطالب؛
16. مولاي عبد الرحيم الكامل؛
17. عبد الكريم الهمس؛
18. المصطفى الخلفيوي؛
19. احمد الادريسي؛
20. الحسن بلمقدم؛
21. الحسين مخلص؛
22. عادل البراكات؛
23. مصطفى حركات؛
24. مليكة فلاحي.
- بالنسبة لفريق العدالة والتنمية:
- عدد أعضائه: 16؛
- بالنسبة للرئيس: السيد نبيل شيخي.
- أما باقي الأعضاء الفريق فهم السادة والسيدات:
2. عبد العلي حامي الدين؛
3. محمد البشير العبدلاوي؛
4. علي العسري؛
5. عبد الكريم لهوايشري؛
6. مبارك جميلي؛
7. نبيل الأندلوسي؛
8. الحسين العبادي؛
9. حميد زاتني؛
10. عبد السلام سي كوري؛
11. سعيد السعدوني؛
12. يوسف بنجلون؛
13. عبد الإلاه الحلوطي؛
14. أمال ميصرة؛
15. عبد الصمد مريمي؛
16. كريمة أفيلال.
- بالنسبة للفريق الحركي:
- عدد أعضائه: 11 عضوا؛
- السيد الرئيس: مبارك السباعي.
- أما باقي أعضاء الفريق فهم السيدات والسادة:
2. حميد كوسكوس؛
3. المهدي عتمون؛
4. سيدي صلوح الجماني؛
5. سيدي مختار الجماني؛
6. يحفظه بنمبارك؛
7. احمد شد؛
8. مولاي ادريس الحسني علوي؛

9. عبد الرحمان الدريسي؛
10. محمد مهذب؛
11. الطيب البقالي.
- بالنسبة لفريق التجمع الوطني للأحرار
- عدد أعضائه: 9؛
- بالنسبة للرئيس: السيد محمد بكوري.
- أما أعضاء الفريق فهم السادة والسيدات:
2. عبد القادر سلامة؛
3. محمد عبو؛
4. محمد القندوسي؛
5. عبد العزيز بوهودود؛
6. جمال الدين العكروود؛
7. محمد الرزومة؛
8. لحسن أدعي؛
9. محمد ابا حنيبي.
- بالنسبة لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب:
- عدد أعضائه: 8؛
- الرئيس: السيد عبد الإله حفطي.
- أما بالنسبة للفريق فهم السادة والسيدات:
2. نائلة مية التازي؛
3. عبد الحميد الصويري؛
4. يوسف محبي؛
5. عبد الكريم مهدي؛
6. العربي العراشي؛
7. ياسين غنموني؛
8. عمر مورو.
- بالنسبة للفريق الاشتراكي:
- عدد أعضائه: 6؛
- بالنسبة للرئيس: محمد علي.
- أما باقي أعضاء الفريق فهم السيدات والسادة:
2. أبو بكر اعبيد؛
3. عبد الوهاب بلفقيه؛
4. المختار صواب؛
5. أحمد بولون؛
6. عبد الحميد فاتحي.
- بالنسبة لفريق الاتحاد المغربي للشغل:
- عدد أعضائه: 6؛
- رئيس الفريق: السيدة أمال العمري.
- أما باقي أعضاء الفريق فهم السيدات والسادة:
2. محمد زروال؛
3. عز الدين زكري؛
4. فاطمة الزهراء اليحياوي؛
5. رشيد المنباري؛
6. وفاء القاضي.
- أما بالنسبة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:
- رئيسه السيد إدريس الراضي.
- أما باقي أعضاء الفريق فهم السيدات والسادة:
2. محمود عرشان؛
3. محمد عدال؛
4. سعيد زهير؛
5. عائشة ايتعلا؛
6. عبد الرحيم اطمعي.
- بالنسبة لمجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل:
- عدد أعضائها: 4؛
- منسق المجموعة: السيدة ثريا لحرش.
- أما باقي أعضاء المجموعة فهم السادة والسيدات:
2. عبد الحق حيسان؛
3. رجاء الكساب؛
4. المبارك الصادي؛
- بالنسبة لمجموعة العمل التقدمي:
- عدد أعضائها: 3؛
- منسق المجموعة: السيد عبد اللطيف أعمو.

كما ينص على ذلك النظام الداخلي والدستور - السيد عبد السلام بلقشور، عن فريق الأصالة والمعاصرة؛

- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية: السيد العربي العرائشي، من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، السيد عبد العلي حامي الدين، من فريق العدالة والتنمية؛

- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: السيد رحال المكاوي، من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة: السيد محمد الرزمة، من فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية: السيد المهدي عتمون، من الفريق الحركي.

والآن، أستأذنكم لأعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت، لإتمام باقي الإجراءات المتعلقة بعملية التصويت، بما في ذلك تعيين لجنة الفرز وممثلي الفرق، والمناداة على أعضاء المجلس للتصويت، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

إذن، لنبدأ العملية، على بركة الله.

بداية، أطلب من المجلس الموقر اختيار ثلاثة أعضاء من غير المترشحين للقيام بعملية الفرز، فمن يتطوع لهذه المهمة؟ من يتطوع لعملية الفرز؟

الاسم الكريم؟

الدريسي، سعيد زهير، علي العسري.

إذن السي الدريسي عبد الرحمان، السي سعيد زهير والسي علي العسري، فليفضلوا للقيام بهذه المهمة.

كما أطلب انتداب عضو عن كل فريق لتمثيل فريقه في عملية الفرز والمراقبة.

الله يخليكم، اعطيو الأسماء بالنسبة لكل..

الأصالة والمعاصرة الإسم؟ عبد الرحيم الكميلى.

عز الدين زكري (فريق الاتحاد المغربي للشغل).

فاطمة الحبوسي (عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية).

باقي الفرق .. الإسم؟ فاتحي، عن فريق؟ الاتحاد الاشتراكي.

عبد الرحيم اطمعي (عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي).

أما باقي أعضاء المجموعة فهم السيدان:

2. محمد دعيدة؛

3. عدي شجري.

شكراً لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً للسيدة المستشارة المحترمة.

أود أن أخبركم بأن رئاسة المجلس وإدارة المجلس طبعاً ستسهر على نشر لوائح الفرق والمجموعات البرلمانية والمستشارين غير المنتسبين لأي فريق أو مجموعة بالجريدة الرسمية، وذلك وفق الترتيب الذي تلتته على مسامعنا السيدة المستشارة المحترمة.

وقبل أن نمر لعملية انتخاب السيدات والسادة أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة، أخبر المجلس المحترم بالترشيحات المتعلقة بعضوية المكتب ورئاسة اللجان الدائمة، والتي توجد في لائحة موحدة، وهي كالتالي:

• بالنسبة للخلفاء:

- الخليفة الأول: السيد محمد الأنصاري، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- الخليفة الثاني: السيد عبد الإلاه الحلوطي، عن فريق العدالة والتنمية؛

- الخليفة الثالث: السيد حميد كوسكوس، عن الفريق الحركي؛

- الخليفة الرابع: السيد عبد القادر سلامة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- الخليفة الخامس: السيدة نائلة مية التازي، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

• بالنسبة للمحاسبين، وعددهم ثلاثة (3):

- السيد العربي المحرشي، عن فريق الأصالة والمعاصرة؛

- السيد عبد الوهاب بلقفيه، عن الفريق الاشتراكي؛

- السيد رشيد المنباري، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

• بالنسبة للأمناء، وعددهم ثلاثة (3). أيضاً:

- السيد محمد عدال، عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛

- السيد أحمد لخريف، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- السيد أحمد تويزي، عن فريق الأصالة والمعاصرة.

• أما المترشحين لرئاسة اللجان الدائمة، فهم كالتالي:

- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان: ترشح لها من المعارضة

إذن، بعد أن تمت عملية تصويت جميع الأعضاء المستشارين الحاضرين، أحيل الكلمة إلى السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن، هكذا نكون قد انتهينا من عملية التصويت، ونمر الآن إلى عملية الفرز، فليفضل الإخوة أعضاء لجنة الفرز.

(عملية الفرز)

إذن، نتيجة عملية التصويت، كما يخبرني بذلك الإخوة أعضاء لجنة الفرز:

- عدد المصوتين: 73:

- الأوراق الملغاة: 3:

- عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة الموحدة: 70.

بذلك اكتملت عملية الفرز.

أريد، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، باسمكم جميعا أن أشكر الشكر الجزيل السيدات والسادة أعضاء المكتب المؤقت، أعضاء لجنة الفرز وممثلات وممثلي الفرق المجموعات على مساهمتهم في هذه الجلسة.

والآن، إذا سمحتم لي، يمكن أن أعلن عن اكتمال عملية انتخاب هيكل مجلس المستشارين.

وأريد قبل رفع الجلسة أن أتقدم باسمي الخاص وباسمكم جميعا بأصدق التهاني للسيدة والسادة أعضاء المكتب وللإخوة رؤساء اللجان الدائمة على الثقة التي حصلوا عليها من طرف المجلس، متمنيا لهم كامل التوفيق في المهام التي تنتظرهم.

أريد كذلك، قبل الإعلان عن رفع الجلسة، أن أنتهز هذه الفرصة لأعلن عن أن أول اجتماع للمكتب المنتخب غادي يكون يوم الاثنين، إن شاء الله، على الساعة الحادية عشرة صباحا، وأن أعلن كذلك أن أول جلسة دستورية سيعقدها مجلس المستشارين غتكون يوم الثلاثاء في موضوع، سؤال محوري سيدشن به مجلس المستشارين تفاعله مع محيطه، وبهم قطاع الصحة.

أريد كذلك، كما جرت بذلك العادة ومن أجل ذاكرة المجلس، أن أدعو السيدة والسادة أعضاء المكتب لأخذ صورة جماعية.

السيدة والسادة أعضاء المكتب مدعوون لأخذ صورة جماعية.

السيد الرئيس:

إذن، شكرا.

ورفعت الجلسة.

إذن، جميع السادة ممثلي الفرق في عملية الفرز كائنين.

إذن، الآن نرجو من السيدات والسادة المستشارين أن يتفضلوا مشكورين للتصويت، بعد المناداة عليهم بالأسماء. واللائحة، كما جرت العادة، ستكون مرتبة حسب الترتيب الأبجدي.

إذن، على بركة الله، فليفضل السيد المستشار أبو بكر اعبيد، غائب، كين؟ تفضل، السي أحمد احميد، غائب؟ أحمد الإدريسي، أحمد بابا اعمر حداد، أحمد بولون، أحمد تويزي، أحمد شد، أحمد لخريف، إدريس الراضي، افضيلي أهل أحمد ابراهيم، الحبيب بن الطالب، الحسن بلمقدم، الحسن سليغوة، الحسين العبادي، الحسين المخلص، الحو المبروح، الصبيحي الجلاي، الطيب البقالي، العربي العرائشي، العربي المحرشي، المبارك الصادي، المختار صواب، المصطفى الخلفوي، النعم ميارة، أمال العمري، أمال ميصرة، امحمد احميدي، ثوريا لحرش، جمال الدين العكروود، جمال بن ربيعة، حمة أهل بابا، حميد القميصة، حميد ذاتي، حميد كوسكوس، خديجة الزومي، رجاء الكساب، رحال المكاوي، رشيد المنباري، سعيد السعدوني، سعيد زهير، سيدي الطيب الموساوي، سيدي صلوح الجماني، سيدي مختار الجماني، عابد شكيل، عائشة آيتعلا، عبد الإلاه الحلوطي، عبد الإلاه المهاجري، عبد الإلاه حفطي، عبد الحق حيسان، عبد الحكيم بن شماش، عبد الحميد الصويري، عبد الحميد فاتحي، عبد الرحمان الإدريسي، عبد الرحيم اطمعي، عبد السلام اللبار، عبد السلام بلقشور، عبد السلام سي كوري، عبد الصمد قيوج، عبد الصمد مريعي، عبد العزيز بن عزوز، عبد العزيز بوهودود، عبد العلي حامي الدين، عبد القادر سلامة، عبد الكريم الهمس، عبد الكريم لهوايشري، عبد الكريم مهدي، عبد اللطيف أبودوح، عبد الوهاب بلفقيه، عبد الرحيم الكميلي، عبد اللطيف أعمو، عثمان عيلة، عدي شجري، عز الدين زكري، عزيز مكينيف، عصام الخملشي، علي العسري، عمر مورو، فاطمة الحبوسي، فاطمة الزهراء اليحياوي، فاطمة آيت موسى، فؤاد قديري، كريمة أفيلال، لحسن ادعي، مبارك السباعي، مبارك جميلي، محمد ابا حنيبي، محمد الأنصاري، محمد البشير العبدلاوي، محمد البكوري، محمد الشيخ بيد الله، محمد العزري، محمد القندوسي، محمد دعيدة، محمد زروال، محمد سالم بنمسعود، محمد سعيد كرام، محمد عبو، محمد عدال، محمد علي،

محمد لشهب، محمد مكينيف، محمد مهذب، محمود عرشان، مصطفى حركات، مليكة فلاحي، مولاي إدريس حسني علوي، مولاي عبد الرحيم الكامل، مينة عفان، نائلة مية التازي، نبيل شيخي، وفاء القاضي، ياسين غنموني، يحفظه بنمبارك، يوسف بنجلون، يوسف محيي، محمد الرزمة، سيدي محمد ولد الرشيد، عادل البراكات، نبيل الأندلوسي.

إذن، قبل الإعلان عن اختتام عملية التصويت، هل جميع السادة المستشارين قد صوتوا في هذه الجلسة؟ إذن، صوت الجميع. السي عصام.

محضر الجلسة السادسة**التاريخ:** الثلاثاء 20 محرم 1437 (3 نوفمبر 2015).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ساعة ودقيقة واحدة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

في البداية نحيط المجلس الموقر علماً بقرار المجلس الدستوري عدد 974 المؤرخ في 27 أكتوبر 2015، القاضي بمطابقة أحكام المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين للدستور.

وطبقاً لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن توصل المجلس من مجلس النواب بـ:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 113 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛

- مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقت المتجددة.

وبالنسبة لعدد الأسئلة المتوصل بها إلى غاية يوم الثلاثاء 3 نونبر 2015، فهو 126 سؤالاً شفويًا.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الأمين المحترم.

نشعر الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 11 سؤالاً أنياً، يجمعها وحدة الموضوع، لذلك، سنعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عليها.

للتذكير فقط، الحيز الزمني المتاح للسادة المستشارين وفقاً لمقتضيات النظام الداخلي، هو ثلاثة دقائق، بين طرح السؤال والتعقيب على جواب السيد الوزير.

السؤال الأول اللي عندي مبرمج، موضوعه برنامج الخدمة الصحية الوطنية الإجبارية. الكلمة لأحد السادة أو السيدات أعضاء الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكراً للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

تعترم وزارة الصحة اعتماد قانون الخدمة الصحية الوطنية الإجبارية، والذي يلزم جميع مهنيي وزارة الصحة بالعمل سنتين في المناطق النائية، بغية الحد من الفوارق والتفاوتات بين المناطق الحضرية والنائية ببلادنا.

إلا أن هذا الإجراء أثار موجة من الإضرابات والاحتجاجات والتساؤلات، وتعالق الأصوات برفضه جملة وتفصيلاً من طرف المعنيين بالأمر.

لذا، نسألكم السيد الوزير:

- ما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم إزاء تداعيات هذه المبادرة ومدى تأثيرها على القطاع الصحي؟

- وكيف ستعالج هذه الإشكالية بين الرفض والإلزام؟

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً.

في نفس الموضوع، عندي سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لأحد أعضاء الفريق الحركي المحترم لطرح السؤال الآتي
الرابع في نفس الموضوع.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف المستشفيات الجامعية شللا تاما بسبب الإضراب الذي
يخوضه الأطباء الداخليون والمقيمون بسبب مشروع الخدمة الصحية
الإجبارية، ويبقى المواطنون وخاصة المرضى عرضة للمزيد من
المضاعفات الصحية، الأمر الذي يحتم على الحكومة التدخل العاجل
من أجل توفير العلاج للمرضى دون الحديث عن المواعيد التي تعد
بالشهور.

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

السؤال الخامس مرتبط بموضوع إضراب الطلبة الداخليين،
الكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين، إخوتي المستشارات،

كما هو معلوم، دشّن الأطباء الداخليون منذ مدة إضراب موسعا
احتجاجا على مسودة القانون الجديد الذي تستعد الحكومة لإخراجه،
والذي يتعلق بالخدمة الوطنية الصحية.

سؤال: أين وصل الحوار الذي دشنته الحكومة مع هذه الشريحة؟
وما هي الإجراءات التي اتخذتموها لحل هذه المشاكل؟

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، عندو سؤال سادس، حول
موضوع الخدمة الصحية الإجبارية، تفضل السيد المستشار.

لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعتقد على أن هناك مستجدات في الموضوع خلال هاذ 24 ساعة
الآخرة، الشيء اللي كييجعل على أنه الحوار ربما يمشي في اتجاه اللي
كتاخذ بعين الاعتبار هاذ المستجدات.

فلذلك، السؤال ديالنا فيه شقين: السؤال الأول، ما الذي جعل
الحكومة، وفي مقدمتها وزارة الصحة، تتأخر في اعتماد الحوار لمعالجة
المشكل مع المعنيين؟

والشق الثاني، وإلى كانوا الطلبة قد يستأنفون الدراسة وأن المشكل
قد عولج، فأشنا هو المقابل ديال الوزارة؟ واش هو سحب المشروع أو
المرسوم ديال الخدمة الإجبارية الطبية؟ وإلى كان السحب، أشنا هي
البدائل لسد الخصاص في المناطق النائية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس الإطار، عندنا سؤال ثالث مرتبط بتداعيات مسودة
مشروع التغطية الصحية الوطنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين
المحترمين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين والمستشارات،

سؤالنا فعلا هو حول تداعيات مسودة مشروع القانون المتعلق
بالخدمة الصحية الوطنية،

هذه الخدمة التي أثارت احتجاجات من قبل الطلبة والتي أصبح
الطلبة في وجهها لوجه مع سنة بيضاء.

وإذ نثمن الجهود التي بذلت لاحتواء هذه الاحتجاجات، فإننا
نسائلكم، السيد الوزير، عن أهم الخلاصات التي وصلتكم إليها؟ ثم
عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لمعالجة موضوع الخدمات
الصحية، ولاسيما في العالم القروي والمناطق النائية؟

وشكرا السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين.

استسمحكم قبل إلقاء سؤالني، وفي حدود ما يسمح به الوقت المخصص للسؤال والتعقيب، للتعبير عما أحسه من اعتزاز بما حظيت به من تشريف للتحديث من هذه المنصة باسم المنظمات المهنية للمشغلين أكثر تمثيلية، ممثلة في الإتحاد العام للمقاولات المغرب، لأول مرة في تاريخ هذه المنظمات، بعد أن كرس دستور 2011، حقها في عضويتها لمجلس المستشارين، وذلك لألقي أول سؤالني في أول جلسة دستورية من السنة الأولى للولاية التشريعية الحالية.

وبهذه المناسبة، أحيي الإتحاد العام لمقاولات المغرب وأهنته، وأحيي وأهنئ كافة المشغلين، كما أحيي المقاولات التي تحملت الكثير وصمدت بكل روح وطنية في وجه التقلبات والأزمات وقدمت العالي والنفيس للحفاظ على مناصب الشغل وخلق المزيد من الثروات، مساهمة في التنمية المستدامة للمغرب، مع التزامها الدائم بمسؤوليتها الاجتماعية.

هذه المقاولات التي أنصفها المشرع اليوم بهذا الحق الدستوري ومكتمها من إسماع صوتها بشكل مباشر بواسطة ممثلها المحترمين، وهذا اعتراف لها بمجهودها وعطائها، ونرجو أن تكون بعون الله عند حسن ظننا.

كما يسرني أن أوجه تحية خاصة إلى رئاسة مجلس المستشارين عن هذه الحنكة التي أدارت بها النقاش الطويل، الذي ساهمت بكل مسؤولية ممثلو كافة الأحزاب السياسية والهيئات النقابية وأفضى إلى توافقات فاضلة لإرساء هيكل المجلس وانطلاق عمله.

هذه التوافقات التي نتمناها كأسلوب راقٍ وحضاري للعمل وتديير الخلاف، من شأنها المساهمة في إعطاء صورة فضلى عن المجلس للمواطنين، وتقوية ثقتهم في مؤسستهم المنتخبة.

السيد وزير الصحة المحترم،

لا يخفى على سيادتكم أن الحكامة المثلى تهم بالأساس الحفاظ على السلم الاجتماعي بالبلاد، غير أن اضطرابات الطلبة الأطباء وحركاتهم الاحتجاجية خلقت حالة من الاحتقان بلغت ذروتها مع الدخول الجامعي الحالي بمقاطعة المدرجات الجامعية، وما كان بإمكان تفاعله بالحوار والإقناع، فالخروج السلمي إلى الشارع، وإن كان ظاهرة صحية فإنها تخفي أزمة الإنصاف والإنصاف.

لهذا، نطلب من سيادتكم، إطلاعنا على ما توصلتم إليه في اجتماعكم الأخير مع ممثلي طلبة الأطباء المضربين من حلول بشأن مسودة مشروع قانون الخدمة الإلزامية، والإجراءات التي تعتمون اتخاذها بشأن بقية

مطالبهم لتفادي ما يمكن أن يترتب عن هذه الوضعية من انعكاسات سلبية على ميزانية الدولة للسلم الاجتماعي والمستقبل الدراسي والمهني للطلبة الأطباء؟

شكرا واستسمح.

السيد الرئيس:

شكرا.

وقد استهلكت، السيد المستشار المحترم، كل الوقت المتاح.

في نفس الموضوع عندنا سؤالني سابع للفريق الاشتراكي المحترم، فليتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

الساحة الوطنية مؤخرا شهدت عدة احتجاجات، كان أبرزها الإضرابات والحملات التي قام بها آلاف ديال الطلبة الأطباء ضدا وطعنا في مشروع القانون المتعلق بالخدمة الإجبارية، ليس رفضا منهم، السيد الوزير المحترم، بأنهم لا يخدمون وطنهم، أو أنهم ضد هذا المبدأ، ولكن الطلبة الأطباء كانوا ضد مسألة يخدموا هاذ السنتين بعد التخرج وبعد 8 سنين ديال القرابة دون أداء ودون تعويضات تليق بالمهمة ديال الطبيب.

على هذا الأساس، السيد الوزير المحترم، نسائلكم، قبل قليل أو البارحة وزارة الصحة عمدت إلى إلغاء هذا المشروع، احنا في الفريق الاشتراكي كنعقول من هذا المنبر، هل هذا اعتراف ضمني بفشل الحكومة لما ترفعه من شعارات بخصوص محاربة الهشاشة وفك العزلة عن المناطق النائية؟

أوما هي التدابير الاستعجالية لفك المشكل بكيفية موضوعية؟ وعبر الجواب ديالكم الرأي العام الوطني سيتأكد اليوم من خلال الأجوبة ديال السيد وزير الصحة عن النوايا ديال الحكومة اتجاه هاذ آلاف ديال الطلبة الأطباء الذين يحتجون في شوارع الرباط؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الإضرابات التي تعيشها كلية الطب والصيدلة، هذا موضوع السؤال الاتي الثامن لفريق الاتحاد المغربي للشغل المحترم، فليتفضل

أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عز الدين ذكري:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير المحترم،

تعيش كلية الطب والصيدلة إضرابات متتالية منذ مدة، كانت قد تصل إلى حد الإعلان عن سنة بيضاء في هذه الكلية لولا فتح باب الحوار مع هذه الفئة.

لذا، فسؤالنا هو: أين وصل هذا الحوار مع هؤلاء الطلبة عموما والأطباء الداخليين على وجه الخصوص؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

سؤال آخر في نفس الموضوع، وهو السؤال الآتي التاسع لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليتفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

كنا قد حضرنا السؤال الآتي المخصص لهذه الجلسة الأولى في حياة هذا المجلس الجديد، والمخصص لأزمة الطلبة الأطباء والخدمة الصحية الإجبارية، لكن بلغ إلى علمنا وعبر عدة وسائط أن الحكومة قد وقعت محضرا يقضي بإلغاء مسودة مشروع الخدمة الصحية الإجبارية، وقد أعلن الطلبة فك الإضرابات والرجوع إلى الدراسة كما اتفقت الحكومة مع الطلبة على الزيادة في التعويضات عن الخدمة الصحية.

أسرنا هذا الخبر، السيد الوزير، لأننا كنا قلقون على السلم الاجتماعي ببلادنا ونحن نتابع إضراب أبناءنا الطلبة الأطباء، وتتبعنا ما تعرضوا له من تعنيف وما عانوه خلال شهرين من التوتر والإضرابات ومخاضات عسيرة وهم يواجهون التعنت الحكومي.

لكننا تساءلنا عن مدى مصداقية الحكومة في الحفاظ على السلم الاجتماعي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

السؤال ما قبل الأخير يتناول الموضوع من زاوية أخرى هي الملف المطلي للطلبة الأطباء والداخليين والمقيمين، فليتفضل أحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة والسيدات والمستشارين المحترمين،

السيد وزير الصحة المحترم،

كيف ما سبق زملائي المستشارين المحترمين وذكروا عاشت كلية الطب والصيدلة والمستشفيات الجامعية على صفيح ساخن المدة ديال شهرين، وذلك بسبب تجاهل وزارتك للملف المطلي للطلبة ولأطباء المقيمين والداخليين، وعلى رأسه كان المشروع ديال قانون الخدمة الصحية الوطنية.

لذلك، نسئلكم، السيد الوزير، عن مستجدات الحوار الذي أجرتموه مع الطلبة، وكذلك عما تعتمون القيام به للحد من الاحتقان الذي تعيشه كلية الطب والصيدلة وأيضا المستشفيات الجامعية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر سؤال مبرمج في هذه الجلسة في نفس الموضوع دائما لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي، السي دعي دة.

المستشار السيد محمد دعي دة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اقترحت فكرة إقرار نظام للخدمة الصحية الإجبارية، وتوجد مسودة هذا المشروع في طور البلورة والتشاور بين السلطات الحكومية والأطراف المعنية.

لذا، نطلب منكم، السيد الوزير، تقديم التوضيحات اللازمة للرأي العام حول هذا المقترح ومدى أهميته وتأثيراته، على ضمان الخدمات الصحية في المناطق النائية؟ وما هي نتائج الحوار بين الوزارة والطلبة؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

اللي أعطى التعميم ديالو صاحب الجلالة مثلا واللي تيساتفدوا منه الفئات الفقيرة والهشة (نظام¹ RAMED) إلى امشي لقي المستوصف مسدود، إلى امشي ما لقاش الطبيب، رغم مثلا تواجد إلى كانت الأدوية موجودة، شكون اللي غادي يتكلف بتخزين هذه الأدوية؟ شكون اللي غادي يعرف يوزع الأدوية؟ شكون اللي غادي يعرف مدة صلاحية الأدوية؟ إلى آخره إلى آخره، فهاذ الشئ كلشي جعل أنه كايئة مشاكل.

فجينا كوزارة الصحة نلقاو حل، اقتراح حل من الحلول، فما خصناش ناخذو الخدمة الصحية الوطنية بوحدها، بوحدها، هاذ الاقتراح هاذ الحل جاء في إطار إستراتيجية وطنية، إستراتيجية حكومية اللي مرتكزة على ثلاثة (3) المحاور مندمجة ومتكاملة، ما خصناش ناخذوها كلها، اللي فيها 3 المحاور، تنشدو منها غير الخدمة الوطنية وتنبقاو..

المحور الأول، هو ما يمكنش نزيدو للقدام في هاذ الموضوع هذا بدون رفع عدد المناصب المالية اللي تتعطى لوزارة الصحة، فأنا تنظن بكل تواضع أنه كايين مجهود حكومي كل عام، دابا هاذ العام مثلا حوالي بدينا ب 3600 منصب، دائما تنوصلوا ل 4000، 4100، 4200 هاذ العام عندنا 2000 في قانون المالية اللي غيجيكم فيما يخص المستشفيات العمومية، زائد 1200 اللي بدات كمناصب مالية للمستشفيات الجامعية، 1200، 2000 هي 3200، ودايما تيزداد لنا في أواخر السنة 400، 500، 600 منصب مالي.

المجهود غير كافي صحيح، لأن الخصاص كبير جدا.

المحور الثاني، وقلنا إلى بغينا نمشيو في هاذ الاتجاه أنه المواطنين الأطباء ديالنا الشباب غيمشيو لهاذ المناطق، خصهم لابد من التجهيزات البيوطبية، فأنا طبيب قبل ما نكون وزير، ما يمكنش طبيب، الطبيب ماشي هو البلوزة وستيلو، الطبيب خاصو الإمكانيات، احنا كلنا عارفين هاذ الشئ.

فكان لابد لزاما علينا نشوفو أشنوهما هاذ المستوصفات؟ أشنو هما هاذ الأماكن البعيدة اللي خاصها..؟ فمشينا درنا عملية حسابية، وجيت أنا شفت رئيس الحكومة، السيد رئيس الحكومة المحترم، فقلت لو إلى بغينا هاذ الناس يتجهزوا ب (L'échographe)، ب (le ECG²)، ب (les automates) دالتحاليل البيولوجية، أكثر من هذا قلنا كل إقليم إقليم باش ما يبقاش الإنسان ينقر يمشي يحيي يدير ليا (L'IRM³) في الرباط، يدير (Scanner) في إقليم آخر إلى آخره، كلشي هاذ الشئ غادي يتجهز، خصنا بالضبط 985 مليون درهم، حوالي مليار درهم.

فمليار درهم تعطت لنا فهاذ الميزانية هاذي، وغادي تيجي الميزانية أمامكم، مليار درهم لهاذ المناطق باش يتم شراء التجهيزات البيوطبية.

هذه السيد الوزير المحترم حزمة أسئلة تتناول جوانب مختلفة من الموضوع، الكلمة لكم للجواب عليها دفعة واحدة.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس المحترم،

السيدات السادة المستشارين المحترمين،

أريد بداية أن أهنتكم على الثقة التي حظيتم بها بانتخابكم أعضاء في إحدى أهم المؤسسات الدستورية ببلادنا، وأتمنى لكم حظا سعيدا ومسارا موفقا إن شاء الله في عملكم، لما فيه خير بلادنا تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وأغتنم هذه المناسبة لأعرب لكم عن استعدادي التام والدائم للعمل معكم في تكامل وتعاون وتشارك لإنجاح كل مبادرة فيها خير لوطننا.

فيما يخص أسئلتكم اللي تشكركم عليها اللي تهتم الخدمة الصحية الوطنية وإضرابات الطلبة والأطباء الداخليون المقيمين.

أولا، اسمحو لي باش نشرح أمامكم أسباب النزول، أسباب النزول ديال هاذ الأفكار ديال هاذ مسودة مشروع ديال الخدمة الصحية الوطنية.

المغرب، ما يخفاش عليكم، بلادنا تتعرف نقص حاد في الموارد البشرية، فبلادنا فيما يخص مهنيي الصحة احنا عندنا 1.51 مهني صحة لكل ألف نسمة، في حين أنه المنظمة العالمية للصحة تتقول بالحرف إلى بغات أي دولة أنه تبدأ الإصلاح في قطاع أنه تقرب الخدمات من المواطنين والمواطنين خاصها على الأقل 2.5 مهني الصحة لـ 1000 نسمة، هنا عندنا 1.51.

النقطة الثانية فيما يخص هذا الخصاص، احنا عندنا خصاص في الكيف كذلك، كما وكيفا، سوء التوزيع على الصعيد الوطني اللي تهتم هاذ سوء التوزيع، مثلا عندنا 45%، 45% ديال الأطباء في محور الدار البيضاء والرباط، عندنا فقط فقط فقط 24% ديال الأطباء الذين يزاولون في العالم القروي، المناطق النائية والمناطق الجبلية.

فهاذ الشئ شكل جوج ديال المشاكل، تسبب في جوج ديال المشاكل.

أولا، هناك تفاوتات وفوارق كبيرة وكبيرة جدا بين من جهة العالم الحضري ومن جهة أخرى العالم القروي، المناطق الصعبة الولوج، المناطق الجبلية، المناطق الهشة واللي موجودين فيها الفقر والهشاشة في البلاد.

ثانيا، السبب هو إغلاق أكثر من 100، 1000 مستوصف ومراكز الصحة واللي تتعرفوها أنتم، ومنين تيتغلغو المراكز الصحية ومنين مكينونش الأطباء النقص العددي فما يمكنناش نجحو واحد النظام

¹ Régime d'Assistance Médicale

² Electrocardiographie

³ Imagerie par Résonance Magnétique

ثالثا، أنه غتمكنا وهاذي عملية حسابية، أنه غادي يتم تشغيل، فتح وتشغيل جميع المراكز الصحية والمستوصفات المغلقة، أكثر من هذا، ماشي.. حتى المراكز الصحية التي فيها غير المرضى، غيكونو معهم أطباء.

وغيملكنا أخيرا من إنجاز نظام المساعدة الطبية (RAMED) التي تيناديوبه كل شي، التي المغاربة تيناديوبه والتي أنتما، السيدات والسادة المستشارين والسادة النواب كذلك، جل، النص ديال الأسئلة التي تتطرح عليا، هو العالم القروي أسباب عدم وجود الأطباء والمهنيين، إلى آخره.

ولكن، ويا للأسف هاذ مسودة مشروع غير درناها في البوابة ديال وزارة الصحة، تبعتها مغالطات صاحبت انطلاق النقاش، كيقولوا راه القانون جاهز، راه السيد وزير الصحة بغا يدوزو في سبتمبر، هاذ الناس كيفاش غيمشيو يخدموا في هاذ المناطق بألفين درهم، ما نعرف منين خرجات هاذ 2000 درهم؟ غيمشيو بدون تغطية صحية، الوزير بغا غير يتفك منهم.

وأخيرا، ربما هاذ الناس سيحرمون من اجتياز مباراة الإقامة، بغاو يصيفطهم باش يسدوا عليهم، هاذ الشئ كل شي ما كينش، ما كين منوالو.

وخرجنا بيانات، خرجنا توضيحات، قلنا أنه هاذ النقاش ديال المسودة، غيبقى مع جميع الفرقاء وناخدوا الوقت الكافي ديال النقاش. النقطة الثانية، قلنا خاصنا نبقا في حوار واسع ومسؤول وجاد، قلنا الناس التي غيمشيو تما غتكون عندهم أجرة كاملة، يعني إلى كان (spécialiste) غيشد (le salaire de spécialiste) إلى الأجرة ديال (le généraliste) غيشد الأجرة ديال الطبيب العام، ما كينش.. أكثر من هذا مشينا في نقاش مع وزارة المالية، حتى (les primes de zones)، فوقاش ما كان بعيد فوقاش ما يتزادوليه (les primes).

نقطة أخرى قلنا غيمشيو بتغطية صحية تتكلف بها وزارة الصحة. ثالثا، قلنا عندهم الحق يدوزو ماشي غير مباراة الإقامة، أي مباراة أخرى في الوظيفة العمومية خصهم..

نقطة أخرى، قلنا الأقدمية ديال عامين التي غيدوزوها تما، هاذك عامين غتحتسب لهم كأقدمية في الترتي وكذلك في التقاعد. فكان هذا رغم هاذ الشئ.

أخيرا، أكدنا أن النقاش غياخذ الوقت الكافي واحنا متقبلين أنه هاذ الشئ ينتقدوه ونعدلوه وحتى نحذفوه إلى كان، وما ندفعوش يعني في (le circuit d'adoption) مسطرة المصادقة، حتى يكون بيناتنا التوافق بين جميع الفرقاء والطلبة، ما نديرو حتى حاجة حتى نتوافقو عليها، وهاذ الشئ ماشي اليوم، هاذ الشئ راه وقعنا عليه واحد المحضر أمامكم يوم 28 سبتمبر، هاذي شهر، نقراه لكم بالحرف.

أكثر من هذا، كين هناك برنامج تقليص الفوارق الترابية والجماعية في العالم القروي 2016-2021، التي تحت رعاية وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة، التي تتهم أكثر من 18 ألف، حوالي 18 ألف دواربواحد الغلاف مالي ديال مليار و400 مليون، والتي وزارة الصحة غتبتدا تشارك فيه ابتداء من هذه السنة، كل سنة وزارة الصحة ب 100 مليون درهم، مشينا فهاذ الخطة أنه خاصنا نوفرو وسائل العمل.

أخيرا المحور الثالث، أسباب النزول هو هاذ الخدمة الصحية الوطنية.

أولا، هاذي مسودة مشروع، أفكار ليست مشروع، التي رجع للبوابة ديال وزارة الصحة غيلقى هاذ الشئ التي تنقول، ما نبقاوش نقولوا شي حاجة التي ما عرفناهاش، ما عمرو وصلنا قانون، أنا جاي لهاذ الشئ.. ثانيا، سميتو الخدمة الصحية الوطنية، ما نعرف منين خرجات هاذ كلمة، الخدمة الصحية الإجبارية، ما كيناش.

قلنا هاذ مسودة مشروع فيها مجموعة أفكار من اقتراح حكومي.

أولا، باش نذكر أمامكم هاذ شي ماشي المغرب جا فقنا في وزارة الصحة ماشي بوحدتي، يعني مع الأخوات والإخوان وقلنا غنخرجوا هاذ المشروع، هاذ المشروع موجود الآن دخلوا فبوابة المنظمة العالمية للصحة غتلقوا 70 دولة بالضبط، 70 دولة على الصعيد العالمي التي عندها هاذ النظام، تركيا، أندونيسيا هاذ النظام مشغل وغادي مزيان، كين إفريقيا الجنوبية التي فيها المشاكل، لأن إفريقيا الجنوبية ما تنسناش حتى يكون الطبيب عاد تتصيفطو، إفريقيا الجنوبية تتصيفط الطلبة ديال السنة السادسة والسابعة، انتقادات إلى آخره، كين تركيا، كين اليابان، إلى آخره، كين 70 دولة، وليني كل واحد بصيغتو، كل واحد ماشي نفس الصيغة، ماشي نفس...

النقطة الثانية: لماذا اقتراح هاذ المسودة؟

أولا، هاذ المسودة من وجهة نظري من الوزارة، تتمكنا من 3 ولا 4 الدوايح التي مهمة:

أولا، التوزيع المتكافئ على الصعيد الوطني، باش ما تبقاش 45 هنا، النص بين الدار البيضاء والرباط والأخرين تيعانوا.

ثانيا، بالنسبة ليا تتمكنا من فرص الشغل، الإنسان ملي كان تيسالي من الكلية تيجلس في دارو ما عندو حتى درهم، دابا غيخدم عامين، إلى مشينا فهاذ الاتجاه، دابا تنعاود التاريخ ديال هاذ، عامين ماشي بهاذ الشئ التي تبتقال، والتي سمعتو حتى دابا أنه بواحد القدر مالي، هاذي ماشي (service civil) وماشى (service militaire).

ثالثا، أنه غيمكن أنا تنظن اكتساب التجربة، واحد الطالب التي تيجر (les bancs de la faculté) ما عارفش يدير (cabinet)، (il doute) تيبقى يدور، هاذي تتمكن ليه عامين تيشوف أش من جهة غادي يمشي، واش يدير (cabinet)؟ واش يدير (la clinique)؟

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الآن في حدود ما تبقى من رصيد، أعطي الكلمة تباعا لممثلي الفرق والمجموعات المحترمين للتفاعل والتعقيب على جواب السيد الوزير، وأول كلمة للفريق الاستقلالي المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين،

شكرا لإتاحة هذه الفرصة، وبدوري واستمعت بإمعان لرد السيد وزير الصحة والذي جعلني أغير سؤالي أو تعقيب، عفوا السيد الوزير، هي أنني اليوم أبارك أولا المبادرة الطيبة التي أتاحت لنا باش الطلبة يلتحقوا بالمؤسسات نتاعهم، لأنها كانت غتبقى وصمة عار في جبين المغاربة.

وثانيا، واش ما كتشوفوش السيد الوزير، أن قلة التواصل هو اللي وصلنا لهذا الحال، لأننا ما يمكنش نسمحو لشخص أجنبي أو أفكار دخيلة باش أنها عاد تلوث لنا صفو الجو اللي مفروض يكون، احنا يا راه عندنا التقصير.

أنا كنتمنى باش هاد الشي نتفاداه مستقبلا مع جميع المؤسسات، جميع المسؤولين، نبادر بتطويق المشكل وإيجاد الحل الصائب، يا ما سمعنا من مشاكل ومن اقتراحات واليوم تقولون أنها غير صحيحة والواقع شيء آخر.

فأتمنى، أتمنى أن تكون وزارة الصحة في مستوى، لما لا، السيد الوزير، أننا ما نحيلوش هاد المشكل على الجهات، والجهات في إطار الجهوية الموسعة هي اللي تكلف خيلنا من الفكرة ديال «ماوتسي تونغ» اللي طلق الأطباء يمشيوو للدواور ويعيشو مع الساكنة بدون أجرة وراه تجربة فاشلة كانت.

إذن، احنا يا تنشوفو اليوم أننا ننفتحو في إطار الجهوية الموسعة.

الله الموفق.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت، شكرا، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص ملف الخدمة الصحية، مكتوبة باليد والتوقعات ديال الكل، ديال الطلبة، تنسيقية الطلبة، ديال تنسيقية الداخلية والمقيمين وديال وزارة الصحة، أش كيقول هاد الشي؟

فيما يخص ملف الخدمة الصحية الوطنية، مسودة المشروع تحمل أفكار تقنية ولم يتم وضعها للمصادقة.

ثانيا، أن الوزارة ستأخذ الوقت الكافي للنقاش حول مسودة المشروع التي تعتبر قابلة للتعديل والحذف، أكدوا بغاويحذفوها، قلنا لهم مع تقديم مقترح بديل، مع تقديم مقترح بديل.

ثالثا، أن عرض مسودة المشروع على المصادقة لن يتم إلا بعد توافق بين وزارة الصحة وممثلي التنسيق والطلبة إلى آخره، فهاد الشي كان في 28.

رغم هاد الشي كلشي اللي درنا عند كل محطة كانت الإجابة أنه كثيرا من المطالب معقولة قابلة للتنفيذ، كيقول لهم هاد الشي اللي كتطلبو معقول لأن ما كانش غير هاد المسودة، بل بدأنا في أجرأتها وتفعيلها، مثلا الرفع من قيمة التعويض عن مهام الطلبة، بدينا قبل ما يقولوها لنا هما، سيفطنا المرسوم عند وزارة المالية هادي أكثر من عام، تسريع وتيرة صرف التعويض عن الحراس والخدمة الإلزامية، مسودة مشروع الخدمة الصحية الوطنية حتى يكون التوافق والاقتراح بمشروع بديل.

أما فيما يخص النقط الأخرى، كتبناها لهم، قلنا فيما يخص النقط الأخرى العالقة، فإن باب الحوار سيبقى مفتوحا للنقاش والتدارس إلى حين إيجاد حلول متوافق عليها، فقلنا لهم مرحبا بأي مطالب معقولة ممكنة ويمكن لها تطبق على أرض الواقع.

الأسبوع الماضي تدخل السيدات والسادة الأساتذة الأجلاء كييعني دور وساطة وضمانة بالنسبة للأطباء اللي كانوا شافو السيد الرئيس، شافونا وكانوا اجتماعات مع الطلبة، مع الداخليين ومع المقيمين ومع الأساتذة، فتم الاتفاق بين الطلبة والوزارتين، وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي واقتنع الطلبة للرجوع إلى مدرجات كلية الطب.

هاد الاتفاق فيه جوج نقط مهمة اللي غنركز عليها.

كاين النقطة الأولى هاد الاتفاق ينص: (تنقرا الاتفاق) «..على عدم طرح مشروع الخدمة الصحية الوطنية الحالي على مسطرة المصادقة»، الحالي، يعني احنا نلتزم أنه .. المشروع الحالي في صيغته الحالي، ما كاين لا سحب، ما عرفت منين تنجبو هاد الشي.

ثانيا، قلنا العمل على إيجاد حل بديل، وهذا كنا تناديوبه ووقعنا عليه يوم 28 سبتمبر.

أما النقط الأخرى فهي نقط تقنية اللي احنا متفقين عليها معقولة، الرفع من قيمة تعويضات المهام قلتها، توسيع أرضية التداريب الإستشفائية إلى آخره، فهاد الشي إلى كاين، هاد الشي اللي توصلنا ليه ونتمناو أنه يكون خير.

شكرا السيد الوزير.

تصنت مزيان للسيد الوزير، وفيما يتعلق بأسباب النزول ديال هاذ المشروع وبان ليا بحال إلا احنا مازال في السنة الأولى ديال الولاية الحكومية الحالية، يعني حتى اليوم عاد بان لنا أسباب النزول، الخصاص ورثتوه، سوء التوزيع ورثتوه إغلاق المؤسسات الصحية ورثتوه، كل المشاكل اللي كيتخبط فيها القطاع الصحي وهي لا تعد ولا تحصى ورثتوها.

كان من المفروض تكون رؤية شمولية مندمجة على مدى 5 سنوات اللي في عمر الحكومة، اليوم كيبي السيد الوزير يقول على أن أسباب النزول.

أنا أقول على أن أسباب النزول الفعلية هي فشل الحكومة في الوفاء بالالتزامات ديالها، لأنكم التزمتم في برنامجكم الحكومي والتزمتو في واحد العدد ديال المناسبات بسد هذا الخصاص ولو جزئيا، لا على مستوى الموارد البشرية ولا على مستوى التجهيزات، بقت لكم عام على نهاية الولاية الحكومية، الحصيلة: لم توفوا بالتزاماتكم.

ولذلك لجأتو إلى الحلول اللي تتبان لكم سهلة، اللي فيها ارتجال، واللي فيها، مع الأسف، التعنيف والقمع، ارتجلتو في اتخاذ هذا الإجراء لأنكم لم تعتمدوا المقاربة التشاركية اللي أصميتم أذاننا من هاد المقاربة التشاركية، ولكن عمليا كل الإجراءات والأسلوب ديال تدبيركم للشأن العام بعيد كل البعد عن المقاربة التشاركية.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نحن في فريق العدالة والتنمية، نقدر عاليا الحكمة والمسؤولية التي تعاملت بها الحكومة مع هذا الملف، نقدر كذلك عاليا الحكمة التي تحلى بها الطلبة من خلال قرارهم البارحة، بالرجوع إلى صفوف الدراسة.

وبالتالي، نعتبر أنه من خلال هذه الحكمة، فوتت الفرصة على مجموعة من الجهات، مع الأسف الشديد، التي كانت تدفع في اتجاه استدامة هذا المشكل، وفي اتجاه دفع الطلبة إلى سنة بيضاء، يعرف الجميع أثرها السلبية، لا على الجامعة، ولا على بلدنا.

ثانيا، السيد الوزير، ذكرت أن هنالك حوالي سبعين دولة التي تعتمد هذا النظام، أنا في تقديري، ينبغي مواصلة الحوار، وينبغي مواصلة المقاربة التشاركية من أجل إيجاد الصيغة المغربية المناسبة

لهذه الخدمة الصحية الوطنية.

لن يعوزنا في المغرب، إلا كانت سبعين دولة تعتمد هذا النظام، لن يعوزنا أن نجد الصيغة المناسبة التي تراعي المطالب ديال الطلبة من جهة، والتي تراعي كذلك، ينبغي أن نقولها بكامل الصراحة، الخصاص الكبير لأن في واحد العدد ديال المناطق القروية، وواحد العدد ديال المناطق النائية، فيما يخص الموارد الطبية، فيما يخص التجهيزات الطبية.

هذا يقودني، السيد الوزير، إلى الفكرة الأخيرة، الإجراء الذي جئتم به في إطار هاذ الخدمة الوطنية الصحية، يندرج في إطار أولوية كبرى للحكومة، كما ذكرت، لتحقيق التوازن بين الجهات والمناطق والأفراد من الاستفادة من الخدمات.

ندعوكم، السيد الوزير، إلى التعجيل بهذه الإجراءات، خصوصا وأن هاد السنة عرفت إحداث صندوقين مهمان، هما صندوق ديال التضامن بين الجهات، والصندوق ديال دعم التنمية القروية والتنمية ديال المناطق النائية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم في إطار التعقيب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا بدوري، كثنمن ما جاء في الجواب ديال السيد الوزير فيما يخص التأهيل ديال العالم القروي بالموارد البشرية، لأن في الحقيقة احنا منين دخلنا لهاد القبة المحترمة، واحنا نتطلبو بتأهيل ديال العالم القروي، لا فيما يخص لا ماشي غير الصحة، وإنما التعليم، والتطبيب، وواحد العدد ديال المسائل.

احنا معكم السيد... لأن كتقولوا دابا الخدمة الصحية، الخدمة الصحية الوطنية، كانوا يقولوا بأن هاذ الخدمة الإجبارية توقفت في 97، هاذ الشئ تنعرفوه.

ولهذا، السيد الوزير، اللي جا في الكلام ديالكم والجواب ديالكم، بأن هاذ الأطباء غادي ياخذوا الأجرة ديالهم كاملة، واحنا معاكم السيد... باش هاذ الناس يلتحقوا بالعمل ديالهم، ويعمرو المناطق اللي هي فارغة. واحد العدد ديال ديال المستوصفات، السيد الوزير، راها واقفة، احنا نعطيك غير مثال على الجماعة اللي تنكون فيها أنا، اللي كان واحد

السيد الوزير المحترم،

نحن مع الخدمة الوطنية الصحية وليس الإجبارية، نحن مع توصيل هذه الخدمة الضرورية إلى الساكنة المهمشة المتواجدة في الجبال والمناطق النائية والمهمشة والصحراوية.

نحن مع توفير الإمكانيات، ونهنتكم كما نهى الحكومة التي خصصت 18.8 مليار درهم من ميزانية وزارة الصحة، التي انتقلت من 8 مليار درهم سنة 2008 إلى 13.8 مليار درهم في ميزانية 2016، والتي تجاوزت المعدل الدولي.

لكن، السيد الوزير المحترم، نحن ضد تعنيف الطلبة الأطباء والطبيبات، وهم من خيرة أطر البلاد والساكنة مستقبلا على صحة وسلامة المواطنين.

نحن كذلك ضد تغييب الطلبة الأطباء من الحوار، بل أصبح من الضروري في عهد الدستور الجديد اعتماد المقاربة التشاركية في إقرار القوانين وهندستها.

نحن كذلك مع توفير الإمكانيات المادية وتحفيز الطلبة الداخليين ماديا للقيام بأدوارهم، خصوصا أولئك الذين يشتغلون في المناطق النائية.

السيد الوزير المحترم،

نعرفكم جيدا أنكم رجل حوار وأنكم حققتم الشيء الكثير للقطاع منذ توليكم هذه المهمة، كما أننا نقدر الإكراهات التي تعوق تقدمكم، فكان فريقنا، التجمع الوطني للأحرار، دائما من داخل قبة البرلمان يطالبكم بتوفير الأطر الطبية والتمريضية، خصوصا بالعالم القروي.

نعرف أن حوالي 500 مركز صحي اليوم مغلق بعدما تم تجهيزه وبناءؤه. المطلوب اليوم، لا سواء من الحكومة في شخص السيد الوزير أو الطلبة الأطباء، اللجوء إلى الحكمة في تدبير هذا الملف.

في هذا الإطار، أطلب من أبنائنا وبناتنا من هذه الشريحة وقف هذا الإضراب والدخول إلى الكلية وإلى المستشفيات لاستكمال دراستهم، لما فيه خير مستقبل...
السيد الرئيس:

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب استنفذ الوقت القانوني ديالو، ولذلك أمر وأعطى الكلمة للفريق الاشتراكي المحترم.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في جوابكم قبل قليل تطرقتم إلى الحديث عن الإستراتيجية الوطنية

المستوصف كيخدم واحد ربعة دالجماعات.

الطبيب اعطيتوه باش يمشي يكمل هذا من حقه، يمشي يكمل الاختصاص ديالو، ولكن ماعوضتوهش هادي عشرة دالشهور، هذا غير، هذا غير مثال.

ولهذا، السيد الوزير، احنا مع الخدمة ديال الوطن، باش يكونوا هاذ الأطباء مواطنين حتى هما، ويكونوا وطنيين في الصحة، خصهم يخدموا الوطن ديالهم.

واحنا معاك السيد الوزير، باش تعطيهم، تأهل لهم، حتى هاذوك المناطق اللي غيمشيوها لهم.

راه لا يعقل باش غنصيفط واحد الطبيب اللي هو كابر في واحد المنطقة، ونصيفطوه، نقول له سير سكن في واحد الدوار، لا ماء، لا ضوء، لا حتى شي حاجة.

ولهذا، السيد الوزير، حتى هاذوك المناطق اللي غتصيفطو لهم هاذ الأطباء، خاص يكونوا مؤهلين، البنية التحتية تكون، يكون واحد المناطق ديال اللي غيعيشوا فيها هاذ الأطباء، يكونوا مشرفين.

واحنا اللي تنطلبوا السيد الوزير، كيف ما جا في الكلام ديال واحد المستشار سابقتي، هاد شي خصنا نعطيوه للجهات، احنا تنطلبوا واحد الجهة موسعة، علاش هاذ الشيء ميتفرقش على الجهات، وكل جهة توزع هاذوك المسائل ديالها في المسائل اللي هي خصها.

كيف ما قلت السيد الوزير بان 45% متركزة غير في الرباط وفي الدار البيضاء، هذا ما يخدمش لنا احنا في المناطق ديالنا، دبا المرضى ديال أسفي تيمشيو لمراكش، تيقول لهم ما قبلينكومش السيد الوزير، ما تيقبلهومش راه تيرجعوا لنا المرضى ديال أسفي تيقول لهم رجعوا لأسفي.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن ادعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين وأخواتي المستشارات،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم ونتفهم أسباب نزول هذا السؤال. نعلم جيدا أن الغرض من هذا المشروع هو إنجاح مشروع وطني يتعلق بتحقيق مبدأ الصحة للجميع عبر استهداف الطبقة المهمشة.

ما وقع خلال هذه الأحداث، ما هو إلا خرق سافر للضوابط القانونية والأخلاقية لدولة الحق والقانون، ويتنافى مع السياسة الرسمية للدولة، التي تعمل جاهدة على النهوض بوضعية حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية في هذا البلد العزيز.

إن رؤية الاتحاد المغربي للشغل من أجل النهوض بقطاع الصحة تتطلب منكم، السيد الوزير، ومن الحكومة توفير الظروف الملائمة لتأهيل قطاع الصحة وذلك:

- أولاً، بإطلاق حوار اجتماعي حقيقي يفضي إلى نتائج ترضي جميع الأطراف وتهدف إلى الاستقرار الاجتماعي؛

- كذلك، إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ندعوكم لتفعيل التوصية الصادرة عن المناظرة الوطنية الثانية للصحة، التي لازالت حبيسة الرفوف، والتي تخص الاعتراف بخصوصية القطاع الصحي، باعتبارها المدخل الرئيسي للنهوض بهذا القطاع الحيوي والمنتج.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بعد الاستماع إلى جوابكم، السيد الوزير المحترم، جات في المسودة ديال المشروع اللي تقدمتموه 4 ديال النقاط جد إيجابية، أولها التوزيع المتكافئ في فرص الشغل، اكتساب التجربة، تشغيل جميع المستشفيات والمستوصفات، هاذ الشيء جد إيجابي.

ولكن السؤال ديالنا، السيد الوزير المحترم، وهو تفادي الاصطدامات والسلم الاجتماعي، ونحن عندنا شعار وطني هو «الاستقرار الدائم»، الله يدوموا علينا جميع.

ابغيت نقول لكم، السيد الوزير، هاذي فئة من الطلبة فقط، يعني في قطاع معين حيوي، تطالب بحقوقها.

ما بالك، السيد الوزير، إلى سكان العالم القروي يطالبون هنا بالإلحاح حول وضعيتهم الحالية، الخصائص المهول في المستوصفات والمستشفيات في المدن شبه الحضرية.

هنا نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بوضع تصور شامل ووضع العالم القروي في أولوية الأوليات ديال البرنامج ديالك، ولا سيما في البرنامج الذي أتى به جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في ما يسمى بـ«تأهيل العالم القروي».

لنهوض بالقطاع.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى علينا جميعا أن الصفحة 86 من الإستراتيجية، اللي طلقها وزارة الصحة بمجيء هاته الحكومة في 2012، وعدتم الشعب المغربي بأن وزارة الصحة قادرة في 2015/2014 باش تخصص مناصب مالية تصل إلى 4900 منصب مالي للأطباء والممرضين. في 2016 غتقدرو تشغلوا 5000 طبيب وممرض بالإضافة إلى الأطر الطبية.

أعتقد، السيد الوزير، بكل موضوعية، أن الحلول التي أعلنتها الحكومة في المجال الطبي لا تعدو أن تكون حلول ترقيعية، الحكومة لم تف بوعدها—هذا واقع وهذا كلام ديالكم—وبالتالي أنا تنقول باسم الفريق الاشتراكي على أن هناك أعطاب حقيقية.

المشكل، السيد الوزير المحترم، ينبغي مناقشته من الزاوية ديال التأطير الطبي، احنا ما نلاحظ الموارد البشرية—والسيد الوزير، وأنتم أستاذ عميد الكلية—ها هي غا الدار البيضاء حدا الرباط، في 2005 كانت 360 أستاذ، اليوم في 2015 كايين 230، شكون اللي غياطرلنا هاذ الطلبة؟ هذا هو عمق الإشكالية التي تهرب منها هذه الحكومة، وبأغة تفوت كل شي للقطاع الخاص، بدليل أن حتى المسودة ديال المشروع، السيد الوزير المحترم، غابت فيها أن الطلبة الأطباء ديال القطاع الخاص غير مشمولين، خاصكم تقولوا لنا علاش.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت، آسف.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكرك، السيد الوزير، على التوضيحات التي أدليتكم بها، ولكن نرى أنكم غفلتم جانبا من الرد عن سؤالنا، ألا وهو الجانب الحقوقي.

انطلاقا من كون الحق في الصحة هو أحد الحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنات، والتي تنص عليها مختلف التشريعات الوطنية والدولية، وفي مقدمتها الدستور المغربي، نستنتج أن هناك حقوق أخرى ينص عليها الدستور المغربي، تمت مصادرتها، ألا وهي الحق في الاحتجاج السلمي وحرية التعبير، وذلك من خلال التدخل العنيف الذي تم خلال الوقفات الاحتجاجية السلمية للطلبة الأطباء من أجل الدفاع عن مطالبهم العادلة والمشروعة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نندد بشدة ونستنكر ونعتبر

ولكن أقول، ما ذنب أولئك المواطنين والمواطنات في حد كورت، جمعة سحيم، في جبال مولاي إبراهيم، في أوريكا؟ ما ذنبهم؟ من حقكم ومن حق الطلبة عليكم ومختلف الفئات المناضلة، أن تستجيبوا لمطالبها العادلة والمشروعة، ولكن من حق المغاربة أن يتوفروا على الخدمة الصحية.

المغرب يحتل اليوم مراتب دنيا على مستوى التنمية البشرية، عندنا دابا المرتبة 130 لعاملين اثنين: التعليم والصحة.

لذلك، أقول: الحقوق تقابلها الواجبات، الديمقراطية لا قيمة لها بدون الوطنية، لذلك يجب أن يكون الجميع وطني يخدم الوطن، يخدم المغاربة أينما وجدوا وأينما كانوا.

ولذلك من ضمن الاقتراحات التي يمكن بلورتها في المستقبل: نظام نتاج المباريات يجب أن يكون على المستوى الجهوي الآن، باش أبناء المناطق كايين النعرة، باقي النعرة القبلية، يمشيوا يخدموا المناطق ديالهم.

لأنه من حق المواطنين والمواطنات علينا أن يستجيب.. من حقهم علينا أن نوفر لهم الخدمة الصحية وبمعايير الجودة اللي ما كاينة حتى الآن حتى في المدينة للأسف. الآن الغلاف المالي موجود، المعضلة عندنا في الموارد البشرية، هذه الموارد البشرية اليوم يجب أن تخدم الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

وأنا مدين للسيدة المستشارة باعتراف على العطب التقني، عندك بالتمام والكمال 2 دقائق و13 ثانية، تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

إذن، قلت بأن هل كنا في حاجة إلى كل هذا الحراك وكل هذا ضياع الوقت بالنسبة للطلبة والأساتذة في كلية الطب لكي نتراجع على مسودة هذا المشروع؟ وقد كنا عبرنا كرفقاء اجتماعيين في القطاع على رفضنا في مذكرة أرسلت إلى وزارتك.

الآن هذا يدل على أن هذا المشروع لا يندرج في إطار رؤية شمولية لإشكالية الصحة بالمغرب، بل إنه يعكس استمرار وزارتك في مقاربتها الترقيعية والتجزئية، وما وقع هو مآل كل القرارات والمشاريع التي لا يتم إشراك كل المعنيين والفاعلين قبل صياغتها.

في هذا الإطار، اعترف السيد الوزير بأن هناك بعث هؤلاء الخريجين إلى المناطق النائية سيُمكنهم من اكتساب الخبرة، وهذا دليل على أن هذه المناطق النائية كانت ستكون حُقول تجارب للأسف، وصحة

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على الرد على سؤالنا وأسئلة باقي المستشارين المحترمين.

السيد الوزير، إننا نتساءل: هل كان من الضروري ضياع كل هذا الوقت وكل هذا الحراك لكي نتراجعوا عن هذه المسودة؟

لقد عبرنا لكم منذ البداية، كرفقاء اجتماعيين في القطاع، عن رفضنا..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، انتهى الوقت القانوني، وأنا آسف.

آخر كلمة في إطار التعقيب لمجموعة العمل التقدمي.

استنفذتم الوقت القانوني المتاح، هاذ الجهاز اللي بين يدي هو اللي كيخبرني بهاذ الشي هذا.

لا، الله يخليكم، اشتغلنا في هذه..

السيد المستشار المحترم، نعطيك الكلمة، إلى ابغيي الكلمة، أنا كنفذ ما يتراءى لي في هذه الشاشة. يمكن يكون شي عطب تقني - بلاتي، الله يخليك - يمكن يكون شي عطب تقني، أنا ابغيت من السادة اللي كيشغلوا لهيبه في الخفاء، يتأكدوا من هاذ المسألة هاذي، وفي انتظار ذلك، أعطي الكلمة لمجموعة العمل التقدمي.

شوف لنا الوقت، الله يخليك، شوف لنا الوقت.

عندك جوج دقائق و23، تفضل السي دعيده.

المستشار السيد محمد دعيده:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

من خلال الجواب ديالكم، كيبان بأنه نظام الخدمة الصحية الوطنية أصبح في خربكان، لسبب بسيط، عمر الحكومة السياسي ابقى فيه سنة، والآن يلاه كنتناقشو وكنتناكرو وغنتشاوفو.

عميد ديالها 12 سنة، ما فيهاش 260 أستاذ، غير باش نكونوا واضحين، كاين أكثر من 300 أستاذ اللي فيها.

النقطة الثالثة، احنا ماشي، المستشارين المحترمين، مشاكل الوزارة ورثناها، ما قلناش احنا ورثناها، ما عمرنا قلناها، وما عمري نقول هاذ الشي، جميع الوزارات السابقة قامت بمجهود جبار، كل وزير ولا وزيرة ولا الناس اللي تخدموا، كل واحد عندو واحد الاتجاه، وليني ما يمكنش لك تقول لي شي حاجة أنا ما قلتهاش، عاد تتجي تتقول هاذ المشاكل ورثناها، ما ورثناهاش، اسمح لي حتى احنا مسؤولين، احنا ناس مسؤولين، وخا كان اللي كان قبل مني تتجي تتأخذ المسؤولية تتحملها إلى آخر...

اللي بغيت نقول أخيرا، إلى اسمحتوا ليا، فاللي بغيت نذكر أنه احنايا كوزارة ماشي متشبثين بواحد المشروع، ماشي متشبثين بواحد الصيغة ديال مشروع، احنا متشبثين بواحد الحاجة، متشبثين معكم خاصنا نلقاو حلول ناجعة لهاذ المناطق النائية.

عيننا من الجواب الشفوي، البعض تيجي عندي تقول قلتي، أسيدي قلتي وقلتي أنت، دابا أنت صافي الشفوي عيننا منو، خصنا حلول معقولة، بعدا هاذ المسودة ولا هاذ النقاش عندو (un mérite) أشنوهو؟ تيجد الغبار على النقاش الحقيقي اللي خصو بوقع، النقاش الحقيقي علاش خصنا كيفاش نطورو البنات التحتية ديال العالم القروي اللي فيها الصحة، اللي فيها المدارس، اللي فيها القناطر، اللي فيها الماء، هذا هو النقاش الحقيقي.

أما النقاش درتي ما درتيش، فأنا بكل صراحة هاذ النقاش ما فهمتوش، احنايا غادي نمشيو في هذا الاتجاه، أشنوهي الديمقراطية؟ هي الإنصات، اسمح لي نسمع ليك، نكتب ليك جاوبني، ماشي تيجي تسخسخني هنا وأنت ما جاوبتيني هاذي شهرين، فكرة ضد فكرة، إستراتيجية ضد إستراتيجية، حتى نوصلو لشي حاجة، أنت ما تتجاوبش، باغي غير التسخسخ، حتى هاذك ساهل، ساهل تيجي وتبقى اسميتو، هاذك ساهل، حتى احنا ساهلين.

أخيرا، اللي غنقول لكم، أحيي الطلبة، أنا نقول لك بكل اعتزاز، هذا راه ما فهمش غالب ولا مغلوب، هاذوك راه وليداتنا، والاتفاق اللي اتفقنا معهم غنطبقوه، وغنحترموه، وغادي نعملو على الجرأة ديالو والتفعيل ديالو.

والسلام عليكم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

الشكر كذلك للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على هذا الحوار المثمر.

ورفعت الجلسة.

المواطنين في تلك الأماكن ليست مهمة إلى الدرجة التي كانت تُسوق لها الوزارة.

ثم بما أن لدينا هذا الخصاص باعتراف الوزير، فلماذا لا نوظف هؤلاء الطلبة، خصوصا وأنهم لم يرفضوا مشروع الخدمة الإجبارية والخدمة في المناطق النائية، بل رفضوا أن يتم استغلالهم كأداة لخصخصة أو خصخصة هذا القطاع؟

إذن، من هذا المنبر أحيي الطلبة وأهنئهم بانتصارهم في معركتهم هاته.

في نفس السياق، ماذا ستفعلون في الملف المطلي للأطباء المقيمون والداخليون الذي لم يبرح مكانه وحتى اتفاق 2007 بتعويضهم عن الحراسة والإلزامية، لم يطبق إلى حد الساعة؟

ثم ماذا ستفعلون في مضامين اتفاق يوليو 2011 بالنسبة لباقي التشغيل الصحية وتجميدكم للحوار منذ سنة مع الفرقاء الاجتماعيين، وأنتم تعلمون بأن كل الفرقاء أو على الأقل حلفاء الكنفدرالية هم يستعدون لخوض..؟

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت.

السيد الوزير المحترم، الكلمة لكم الآن للتعقيب على التعقيبات.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أولا نشكركم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على تدخلاتكم، على انتقاداتكم، على اقتراحاتكم، فمرحبا وألف مرحبا.

وليي، غادي تسمحو لي حتى أنا غادي ندوي معكم بقلبي، لأن ملي تنسمع شي حاجة ما نخلهاش، لأن ما خصناش المواطن يسمع شي حاجة ماشي هي هاذيك.

ملي تنسمع في هاذ المجلس الموقر، «ماذا تفعلون في اتفاقية يوليو؟» «ماذا أنتم فاعلون في هاذي؟» اعلاش الحوار؟

غير أذكركم أنا ما ابغيتش نقولها قبيلة، دابا غادي نقولها، أن غير هاذ الاتفاق مثلا، غير هاذ مسودة مشروع، سيفطناها لجميع الفرقاء الاجتماعيين، وأعتذرل (CGEM⁴)، وليني غادي نبقي نسيط لكم لأن هاذي.. اعتذار، سيفطناها لهم وما سيفطوا لنا ولو جواب واحد، ولو سطر.

ما تنفهمش ملي تنسيط لهم هاذي شهرين ما تيجاوبوكش وتنجيو في البرلمان ماذا أنتم فاعلون؟ ما نحن فاعلون فاعلون معكم، سيفطوا لنا ونقولو لكم ونتناقشو.

ثانيا، ما خصناش نسمعو عاود ثاني أرقام، الدار البيضاء أنا كنت

⁴ Confédération Générale des Entreprises du Maroc

محضر الجلسة السابعة**التاريخ:** الثلاثاء 27 محرم 1437 (10 نوفمبر 2015).**الرئاسة:** المستشار السيد محمد الأنصاري، الخليفة الأول لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة وأربع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** جلسة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد محمد الأنصاري، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال اليوم، أعطي الكلمة، بداية للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فالكلمة للسيد الأمين، الأستاذ تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نعلن عن توصل المجلس من رئيس الحكومة بمشروع قانون رقم 56.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 172 بشأن ظروف العمل في الفنادق والمطاعم والمنشآت المماثلة، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثامنة والسبعين (78) بجنيف في 25 يونيو 1991.

وبالنسبة لعدد الأسئلة المتوصل بها إلى غاية يوم الثلاثاء 10 نوفمبر 2015 فهو: 86 سؤالاً شفوياً.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

إذن، على بركة الله.. تفضل السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

قبل فتح بداية تناول الجلسة، لا بد ما نوقفو ترحماً على روح الأخ ديالنا السي عادل المعطي.

الجميع وقوفاً:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ،
 مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ،
 صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.
 مُبَارَكًا رَبِّكَ رَبِّ الْعَرْقِ عَمَّا يَصِفُونَ وَمَلَأَهُمْ عَلَى الْمُؤْمِلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
 رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام؟ تفضل أسيدي، مرحباً.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكراً السيد الرئيس.

توصلتم من مجموعة العمل التقدمي برسالة، التي هي مضمونها احتجاج على قرار نتاع المكتب، القاضي بإقصاء مجموعة العمل التقدمي من طرح الأسئلة فكل أسبوع، طبقاً لمقتضيات النظام الداخلي وللدستور.

ولذلك نقول لكم، السيد الرئيس، أن الديمقراطية هي ضمان حقوق الأقلية وليس ديكتاتورية الأغلبية.

لقد أضعتم اللبن في الصيف، ولذلك يجب أن يعلم الرأي العام أنه أول قرار نتاع المجلس وبالخصوص مكتب المجلس كان في غير محله..

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السي دعيدة.

نقطة نظام تتعلق بالتسيير وليس فيما طرحتموه، لأن هذا المشكل، اسمح لي السي دعيدة، اسمح لي الله يخليك.

من حقتك، ولكل مقام مقال.

أولاً، هذا المشكل قد طرح على المكتب وقد اتخذ بشأنه قرار، وبناء على الرسالة الموجهة من طرفكم فقد توصلتم بالجواب من طرف السيد الرئيس الذي يعكس رد المكتب بجميع أعضائه، شكراً.

إذن، اسمحوا لي نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، إذن، بالأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد وزير التعليم العالي، وهي أسئلة تتميز بوحدة موضوعها، لذا سنعمل على عرضها دفعة واحدة.

كبيرة وعديدة ومتنوعة، وتعتبر قضيتته هي القضية الثانية بعد قضية الصحراء المغربية؟

لماذا كل هذا التأخير عن الإعلان عن إصلاح التعليم العالي والمنظومة التعليمية بشكل عام؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل إلى السؤال الموالي، أي السؤال الثالث، حول موضوع إصلاح منظومة التعليم العالي، وقد تقدم بهذا السؤال فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد أعضاء هذا الفريق لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس.

السادة الوزراء.

السادة المستشارون المحترمون.

سؤالنا هو: ما هو موقع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي ضمن الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، التي أنجزها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؟

وما هي حصيلة إصلاح منظومة التعليم العالي في السنوات السابقة؟ وما هي المقاربة التي ستعتمدها وزارتك في تنزيل هذه الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين في المرحلة المقبلة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن، ننتقل إلى السؤال الموالي حول موضوع إستراتيجية الحكومة لإصلاح التعليم العالي، وهذا السؤال قد طرح من طرف الفريق الحركي، فليتقدم أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

يشكل إصلاح منظومة التربية والتكوين في شموليتها، وفي شق التعليم العالي خصوصا، إحدى أهم القضايا، ومن الأوراش المفتوحة التي استعصت على مختلف الحكومات المتعاقبة إيجاد وإبداع الوصفة

السؤال الآتي الأول المطروح اليوم حول موضوع إستراتيجية الحكومة لإصلاح التعليم العالي، قد تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فالكلمة لأحد أعضائه المحترمين.

وأذكر أن جميع الأسئلة تطرح في مدة زمنية لا تتعدى 3 دقائق بما في ذلك التعقيب، إذا كان من يريد التعقيب، وكذلك بالنسبة للحكومة فلها نفس الحصة الزمنية، أي ثلاث دقائق للتعقيب والرد على التعقيب، تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة مينة عفان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بالرغم من البرامج والاستراتيجيات المتعاقبة لإصلاح التعليم العالي ببلادنا، والارتقاء به وتأهيله للاستجابة لحاجيات الدولة، ومواكبة المستجدات التي تفرضها التحولات المتسارعة لبناء مجتمع العلم والمعرفة على كافة الأصعدة، فإن التعليم العالي ببلادنا لازال بعيدا كل البعد عن الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، وعن مضامين البرامج والسياسات العمومية المعتمدة في قطاع التعليم العالي.

لذا نسئلكم، السيدة الوزيرة، ما هو تقييمكم للمخططات والبرامج التي تم اعتمادها وخاصة البرنامج الاستعجالي؟

وما هو المنظور الاستراتيجي لإصلاح التعليم العالي على ضوء التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتعليم العالي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، ننتقل إلى السؤال الموالي، وهو حول موضوع إصلاح التعليم العالي، تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد أعضاء هذا الفريق المحترم لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة والسيد الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالي هو كالتالي: لماذا، السيدة الوزيرة، انتظرنا حتى الثاني من الشهر الحالي للسمع بإصلاح منظومة التعليم العالي؟ لماذا كل هذا التأخير إلى حدود هذا التاريخ، علما بأن هذا القطاع يعرف اختلالات

المناسبة لها.

وقد كان الخطاب الملكي 20 غشت 2012 جليا نقدا وتشخيصا للوضع، واعتبارا لكون التعليم العالي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الإصلاح أصبح مطلبا عاجلا وأنيا.

وبناء عليه، نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي أسباب الوضع المختل لمنظومة التعليم العالي؟

ثانيا، ما هي إستراتيجية الحكومة لإصلاح قطاع التعليم العالي؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل الآن إلى السؤال الموالي حول موضوع إستراتيجية إصلاح التعليم العالي، الذي طرح من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

يعتبر التعليم العالي مشروعا مجتمعيًا يعتمد على بناء مجتمع المعرفة واستعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع وتوفير الشروط اللازمة لوجودته، وتشجيع التكوين في المجالات المنفتحة على سوق الشغل وتلبية متطلبات المجتمع وتنمية الاقتصاد القائم على المعرفة.

السيد الوزير،

نسائلكم في ظل الإكراهات التي يعيشها قطاع التعليم العالي، نسائلكم عن التدابير الإجرائية التي تعتمد وزارتكم للنهوض بهذا القطاع؟

وما هي الإستراتيجية الإصلاحية المقترحة في هذا القطاع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والآن آخرسؤال قد تم طرحه من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حول موضوع إستراتيجية إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء، السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون والمستشارات،

إن بلادنا، وهي تسعى إلى تحقيق تنميتها المستدامة كدولة صاعدة، تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى بحث علمي في مستوى طموحها وتطلعاتها، وهذا لن يتأتى إلا بربط الجامعة بمحيطها السوسيو اقتصادي وملاءمة منتوجها مع حاجيات المقاولات، وذلك عبر إشراك المقاول والالتصاق بها وبحاجياتها فيما يخص المعارف والمعارف المهنية، وكذا دعم البحث العلمي بالموارد المادية والبشرية بالنسبة للجامعة والمقاولات معا.

وهو ما يطرح، السيدة الوزيرة، إشكالية الإنفاق بإلحاح.

ففي الوقت الذي وصل فيه الإنفاق العالمي على البحث العلمي إلى 603 مليار دولار سنويا، نجد بلادنا، رغم ما حققته من نمو في هذا الإنفاق، لم تصل بعد إلى إنفاق 1% من الناتج الداخلي الخام، كما حدد ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

ألا ترون، السيدة الوزيرة، أنه أن الأوان لاتخاذ خطوة إجرائية من طرف الحكومة لتدارك الأمر في القانون المالي لسنة 2016، عبر الأخذ بمقترح الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي ما فتى يطرحه منذ سنوات، والقاضي بدعم البحث العلمي عن طريق القرض الضريبي، المتمثل في خصم جزء من نفقات المقاولات على البحث العلمي من المبلغ الضريبي المستحق عليها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن، سأعطي الكلمة للسيدة وزيرة التعليم العالي للإجابة على كافة الأسئلة، مذكرا إياها بأن الحصة المخصصة للأجوبة للحكومة محددة في 18 دقيقة.

تفضلني السيدة الوزيرة إلى المنصة.

السيدة جميلة مصلى، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي

والبحث العلمي وتكوين الأطر:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
بداية، اسمحوا لي، السيدات المستشارات، السادة المستشارين، السيد الرئيس، على تهنئتك بالثقة التي حظيت بها والتعبير لكم عن متمنياتكم لكم بالتوفيق في هذه الولاية التشريعية، الولاية الجديدة

بالنسبة لكم.

بداية، لاشك أن هادي مناسبة كذلك لتحية مجلس المستشارين على طرح إشكالية التعليم العالي ببلادنا، ومداخل الإصلاح.

اليوم، موضوع إصلاح التعليم العالي لم يعد، يعني من نافلة القول في مواضيع الإصلاح، ولكنه أصبح يكتسي بعدا استراتيجيا بالنظر إلى أهمية التعليم، واعتباره قاطرة حقيقية لأي تنمية متوقعة في المجتمع.

اليوم، السيد الرئيس، السادة المستشارين، لاشك أن بلادنا عرفت تراكمات مهمة في مجال التعليم وفي مجال إصلاح التعليم، بدءا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومرورا بالرؤية الإستراتيجية الجديدة للإصلاح ما بين 2015 و2030.

طبعا، وزارة التعليم العالي وجوابا عن أسئلتكم، الوزارة ومشروع الإصلاح لم ينطلق اليوم،

مشروع الإصلاح انطلق مع هذه الحكومة منذ 2012 بعرض البرنامج الحكومي.

البرنامج الحكومي، كما لا يخفى عليكم، السيدات المستشارات، السادة المستشارين، طرح يعني تصوره، تصور الحكومة لإصلاح التعليم.

وفي هذا الإطار، هذا المشروع الإصلاحي الذي تقدمت به الحكومة منذ 2012، وصادق عليه البرلمان بمجلسيه، كان بمثابة تعاهد، يعني، تعاهد والتزام مع المؤسسة التشريعية من جهة، ومع المواطنين من جهة أخرى.

تمت ترجمة توجهات البرنامج الحكومي إلى مخطط عمل، مخطط عمل في الوزارة ما بين 2013-2016.

طبعا، تقدمنا في إنجاز العديد من الأهداف المسطرة، وهذه مناسبة لاستعراض بعضها، وبالتالي فمداخلتي ستركز على محورين رئيسيين:

المحور الأول مرتبط، يعني، بمقاربتنا للإصلاح والمجالات التي كان التدخل فيها وكان فيها تقدم كبير.

والمستوى الثاني من المداخلة المرتبط بسؤالكم، سيكون حول نظرتنا للإصلاح في إطار الرؤية الإستراتيجية المنجزة.

بالنسبة للمحور الأول، أقول بأنه البرنامج الحكومي سطر خمس محاور رئيسية مرتبطة ببناء مجتمع المعرفة وتنمية اقتصاد المعرفة.

في هذا الإطار، يعني المحاور الأساسية ارتبطت بملائمة التكوين للرفع من قابلية الخريجين من خلال تطوير التعليم العالي وتوسيع العرض وتحسين الجودة.

المحور الثاني، تحسين الحكامة، تحسين حكامه تدير القطاع.

المحور الثالث، مرتبط بتطوير منظومة البحث العلمي والتقني

والابتكار، وجعلها قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

المحور الرابع، مرتبط بدعم وتطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، ضمانا لتكافؤ الفرص، وحرصا على كرامة الطالب.

والمحور الخامس، مراجعة الترسانة القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

إذن، هذه المحاور الخمس تمت ترجمتها في مخطط عمل اشتغلت عليه الحكومة والوزارة الوصية لمدة أربع سنوات، ونحن الآن في السنة الأخيرة من هذه الولاية، وطبعا في هذه السنة هناك مجموعة من الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها سأحدث عنها لاحقا.

إذن، قلت، بالنسبة لهذه الأهداف وجوبا عن السؤال المرتبط بالحصيلة في هذا الشأن، تؤكد السيدات المستشارات، السادة المستشارين، أنه تم يعني أول محور تم الاشتغال عليه وهو توسيع العرض التربوي.

اليوم، موضوع توسيع العرض التربوي وتحسين الجودة، يعتبر من المجالات التي اشتغلت عليها الحكومة ببعني بمسؤولية كبيرة، فتم توسيع الطاقة الاستيعابية ب 79.206 مقعد إضافي، أي بزيادة تقدر ب 21.5%، وذلك من خلال عملية التوسيع والاستحداثات الجديدة.

والرفع كذلك، في هذا الإطار، من خلال توسيع العرض، الرفع من عدد المناصب المخصصة للأساتذة الباحثين، فتقريبا في مبادرة قد نعتبرها استثنائية، تم رصد 500 إطار عبر فتح مباراة مفتوحة، و 500 عبر تحويل المناصب، وفي هذه السنة سنضيف 300 عبر التعاقد مع الدكاترة الباحثين في سلك الدكتوراه.

إذن، رصد 1300 منصب هذه السنة وقبلها، وهذه السنة كذلك القادمة إن شاء الله سيتم تحويل 500 منصب وفتح 500 منصب جديدة.

بالنسبة لتحسين الجودة التي تعتبر رهان كبير في التعليم العالي ومنظومة البحث العلمي، تم إصلاح سلك الإجازة من خلال:

- مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية؛

- إصدار القانون المحدث للوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛

- تفعيل الإجراءات الجديدة المتعلقة بإصلاح التكوينات الطبية والصيدلية وطب الأسنان؛

- الرفع كذلك من قابلية الخريجين في سوق الشغل عبر تنوع التكوينات المهنية، تقريبا اليوم 50% من التكوينات عندها ارتباط بسوق الشغل؛

- إطلاق مشاورات مع القطاعات الحكومية من أجل إيجاد مجموعة من المبادرات لتحديد حاجات التكوين وتوفيرها.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

أعود إليكم، السيدة الوزيرة، لأقول من خلال ما سمعته في تدخلكم، أقول بأننا نطمئن على السير العام لجامعاتنا المغربية، وهذا يبشر بالخير، نظرا لما سمعناه من برامج، خصوصا المحاور الخمس التي تكلمتم عنها، السيدة الوزيرة.

غير أننا لازلنا نطمح إلى ما هو أحسن، أظن أننا.. الاكتظاظ اليوم ضارب أطنابه في جميع الجامعات حتى أصبحت الطاقة الاستيعابية لا تكفي ولا تستوعب عدد الطلبة، مثلا جامعة ابن زهر اللي الطاقة الاستيعابية ديالها 40 ألف والآن مسجلين 100 ألف، كيفاش بغيتيو هاذ الناس غادي يكونو تيرقاو للمشروع اللي جبتيوه اللي مشروع اللي كنتمنوه؟

إلى اهضرننا على فاس، رغم عدد الكليات فلازال الاكتظاظ خانق، يعرقل العمل داخل هذه الجامعات.

والذي يتمناه الفريق الاستقلالي هو ربط الجامعة بالمحيط حتى لا تتخرج أفواج وجحافل من الطلبة ولا يعرفون ماذا يفعلون.

هناك الإنكباب على بعض الشعب التي سوف لن تخدم مصلحة الطالب، هل من توجيه؟ هل من مراقبة في التسجيل؟ حسب النقط حتى نرقى بتعليمنا الجامعي إلى ما نطمح إليه وما نصبو إليه كمغاربة حسب التوجهات التي...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة للمتدخل الموالي من فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، فليفضل أحد أعضاء الفريق المحترم.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

إذن، السيدة الوزيرة، استمعنا إلى ردكم قبل قليل أو في خطابكم إن صح القول، واعتبرنا بكل صراحة أن جوابكم لم يكن شافيا وضافيا بالنسبة إلينا، وكان في الحقيقة مؤسف إلى أبعد الحدود.

على اعتبار أننا كنا ننتظر إجراءات واقعية على أرض الواقع وليس برنامج نظري بكل المقاييس يحمل في حمولته أفكار، وكذلك متمنيات

وبالنسبة لمجال الحكامة الذي نعتبره أساسيا للنهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في بلادنا، فتم اتخاذ مجموعة من المبادرات مرتبطة باعتماد معايير جديدة لترقية الأساتذة المؤهلين إلى إطار أستاذ التعليم العالي، بناء على الإنتاج العلمي وليس فقط على الأقدمية.

أضف إلى ذلك الاهتمام بانجاز نظام معلوماتي جديد، لإيماننا العميق بأن المدخل الحقيقي، ومن المداخل الأساسية لإرساء نظام الحكامة، هو تطوير وإرساء نظام معلوماتي.

وكذلك، اعتماد المقاربة التشاركية في تدير القطاع سواء في المستوى التشريعي أو في العديد من المبادرات.

بالنسبة لجانب البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار لجعلها فعلا قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، فأول مبادرة، يعني، التي تم الاشتغال عليها هي تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية والابتكار التي توقفت زهاء سبع سنوات، وانعقدت دورتها الخامسة في يونيو 2014، وستنعد إن شاء الله الدورة السادسة في أواخر هذا الشهر.

تحيين الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي لمواكبة حاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للتحديات التي تعرفها بلادنا، وأهم شيء وهو تعبئة موارد مالية إضافية ضُخت في مجال البحث العلمي اعتبرت غير مسبقة.

فاليوم تم، يعني، انخراط مجموعة من المؤسسات العمومية، ومن الشركات كذلك، في مجال دعم البحث العلمي في بلادنا.

وفي المجال التشريعي تمت إضافة باب خاص بالبحث العلمي في القانون، يعني تغيير وتميم القانون 01.00 المعروض الآن على أنظار الأمانة العامة للحكومة في انتظار استكمال المسطرة التشريعية الخاصة بهذا القانون.

إذن، هي مبادرات كثيرة ومتنوعة في إطار تشجيع البحث العلمي، دعم منح التميز، اليوم وصلنا إلى 3000 درهم عوض 2400، ويعني هناك مجموعة من المبادرات سأذكرها في الجزء الثاني من الجواب.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن، الآن ننتقل إلى ما تبقى من الحصة بالنسبة للسيدات والسادة المستشارين أصحاب الأسئلة للتعقيب.

وأعطي الكلمة، أولا للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية فيما تبقى لهم من الوقت، فليفضل أحد السيدات أو السادة المستشارين.

وطموح من أجل إصلاح المنظومة.

في حين أن الواقع اليوم هو واقع مزري وملموس، يكفي كيف ما قال الزميل المستشار المحترم الأستاذ عبد السلام البار قبل قليل، الاكتظاظ الذي يضرب أطنابه في المؤسسات الجامعية بحيث أننا أصبحنا نشبه المدرجات بمدرجات كرة القدم التي تتجاوز 4000 و5000، أقول طالب أو (متفرج)، لأن ظروف الدراسة وظروف التتبع لم تعد ترقى إلى المستوى المطلوب.

درسنا في الجامعات وكنا نعتبر أن الظروف آنذاك في سنوات التسعينات وأواخر الثمانينات كانت غير مناسبة، ولكن اليوم للأسف أننا أصبحنا نرى العجب العجاب في مؤسساتنا التعليمية الجامعية، في حين أننا ننتظر إصلاحات كبيرة ومنتظر من خريجينا ومن مستقبلنا رجال الغد أن يكونوا في المستوى ليقودوا مؤسسات الدولة ويكونوا في المستوى المطلوب.

كذلك المعدلات، أو بصفة عامة للإصلاح كلفة، الكلفة ديال هاذ الإصلاح هذا واحنا كنتبعو قانون الميزانية اللي كنتنظروه يوصل لنا في المؤسسة ديالنا يوم 20 إن شاء الله، أن الميزانية المخصصة لهذا القطاع تبقى هزيلة وهزيلة جدا، (Donc) بأية ميزانية يمكن أن نترجم ما قدمته السيدة الوزيرة المحترمة قبل قليل على أرض الواقع؟

إذن، تبقى هذه الأفكار أو البرامج التي قدمتموها غير قابلة للأجراة على أرض الواقع.

كذلك، المقاربة القانونية لازلنا ننتظر القانون رقم 100.01 الذي لم ير النور إلى حدود الساعة، كذلك هذه معيقات كبيرة للمؤسسة التعليمية الجامعية.

وكذلك، وعد السيد الوزير الداودي بتجميع الجامعات ولم يقم بذلك منذ سنة 2013، وقد صرح بكل جرأته المعهودة أنه هناك بعض الشعب يجب حذفها لأنها تخرج العاطلين أو بعض الجامعات تخرج العاطلين، لكن للأسف لاشيء من هذا على أرض الواقع لحدود اللحظة..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

إذن، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الآن الكلمة للفريق الموالي، فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات،

استمعنا بإمعان لجوابكم حول سؤالنا المتعلق باستراتيجية إصلاح التعليم العالي، ونحن نسجل بكل موضوعية تميمنا لخطواتكم العملية والواقعية والموضوعية المرتبطة بإصلاح منظومة التعليم العالي.

نحن نتابع امتصاص الطاقة الاستيعابية والمجهود المبذول في هذا الإطار، نتابع أيضا الزيادة في المنح، نتابع أيضا التغطية الصحية للطلبة، نتابع أيضا ترقية الأساتذة الباحثين على أساس البحث العلمي، هذا كله يعكس إرادة قوية للنهوض بواقع إصلاح التعليم العالي.

صحيح، نحن ننتظر خطوات أخرى، ننتظر المزيد من التنسيق بين سياسة وزارتك وبين الجامعات، صحيح هناك استقلالية الجامعة، لكن لا بد من رؤية مندمجة.

هناك الرؤية الاستراتيجية، وهناك الميثاق الوطني، وهناك البرنامج الحكومي، إذن لا بد من رؤية مندمجة تنصهر فيها جميع السياسات، سياسة الوزارة وسياسة الجامعات ونزولا إلى الكليات.

ننتظر، السيدة الوزيرة، المزيد من المناصب للأساتذة الباحثين، حتى تتمكن أيضا من المزيد من الجامعات، لأن بلادنا فيما يتعلق بعدد الطلبة، رغم أننا نشكي من الاكتظاظ، لكن المعدلات بالمقارنة مع الدول المجاورة تبقى معدلات منخفضة، لازلنا بحاجة إلى الجامعات وبحاجة إلى الطلبة، لكن شريطة مواكبتها بطبيعة الحال بالمناصب المالية.

هناك حاجة للمزيد من ملائمة التكوينات مع حاجيات التشغيل، هناك مجهودات نحن نتمناها ونتابعها.

هناك أيضا حاجة للنهوض بواقع البحث العلمي، صحيح أن هناك ميزانية محترمة، وهناك مشاريع أطلقتها الوزارة فيما يتعلق بتلقي طلبات العروض المتعلقة بالبحث العلمي، لكن لا بد من دور جديد وأساسي للقطاع الخاص، ننتظر من وزارتك المزيد من تحفيز القطاع الخاص وإدماجه في هذه الرؤية، القطاع الخاص في الدول المتقدمة يساهم بأكثر من 70% فيما يتعلق بالبحث العلمي الذي له علاقة بالتنمية.

هذه ليست فقط مسؤولية الوزيرة لوحدها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار المحترم.

الآن التعقيب موكول لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار
فليتفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لا ينكر أحد أنكم بذلتم مجهودات جبارة في الأربع سنوات الماضية
من خلال إعادة هيكلة مكونات الجامعة عبر إقرار قانون الأقطاب
الجامعية والذي جاء من البرلمان كمقترح قانون تفاعلت معه إيجابياً
وبسرعة، والذي جاء هذا المقترح لجعل الجامعة أكثر انسجاماً ومروناً.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار ليس علينا إلا أن نثمن هذا
الإجراء وباقي الإجراءات الأخرى المصاحبة.

السيدة الوزيرة،

رغم هذه الإصلاحات إلا أن ذلك لم يوقف تدفق الطلبة على
الجامعة، بحيث نجد أن الولوج إلى الجامعة ارتفع في الفترة ما بين
2014 و2015 إلى 11.5 %، وهذا يتطلب توسيع قاعدة الممنوحين من
أبناء الشعب المغربي خصوصاً الطبقة المعوزة، حيث تم تعميم هذه
الفائدة على 42 ألف طالب جديد دون أن ننسى الرفع من الطاقة
الاستيعابية للأحياء الجامعية الذي وصل إلى 84 ألف و300 سكن بدل
44 ألف سكن.

فعليكم، السيدة الوزيرة، أن نُشجعوا أكثر التدخلات في هذا
القطاع، وكذلك أمامكم الشيء الكثير لتقريب هذا المرفق العمومي من
السكان القروية والمناطق المهمشة من جهة، وكذلك محاربة العنف في
الجامعة الذي لا يزال يعرقل عملية التحصيل المعرفي فيها.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

إذن، سأعطي الكلمة لآخر متدخل باسم فريق الاتحاد العام
لمقاولات المغرب وذلك في إطار التعقيب بطبيعة الحال، فليتفضل
مشكوراً.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد استمعنا بإمعان إلى برنامج وزارتك، ولكن نسجل أنه لم يتم

الكلمة للفريق الموالي في إطار التعقيب وهو الفريق الحركي،
فليتفضل أحد أعضائه مشكوراً.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكراً السيد الرئيس.

معالي الوزيرة،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

في الحقيقة واحنا تنستمعو بإمعان للجواب ديال الأخت الوزيرة،
كان جواب في الحقيقة ديال التوجه اللي هو عمومي إن شاء الله
للاستراتيجية اللي غادي تخدم إن شاء الله في المدى البعيد.

إلا أننا، معالي الوزيرة، احنا تنطلبو بأنه يكون برنامج استعجالي
لبعض المناطق، وغادي نعطي بعض الأمثلة، كالمناطق بحال الجهة
ديال الجديدة ديال درعة-تافيلالت، كما تتعرفوا، معالي الوزيرة، هناك
بنايات ولكن بوحدھا، احنا لحد الآن، السيدة الوزيرة، هذا الاكتظاظ
اللي كاين في ابن زهر اللي حضرو عليه الإخوان هو كيتنزل عندنا في
الجامعة المتعددة الاختصاصات في مدينة ورزازات.

وكذلك في الإقليم ديال الراشيدية لأنه الإشكال اللي كتعانيه هذه
البنايات هادو هي أنه لحد الآن الأساتذة ما كاينندشاي كايــــن
(Des vacataires)، وهذا احنا ابغينا نبنو أجيال، وكنطلب أنه يكونوا
مجموعة ديال الأساتذة دكاترة اللي يقربو هاذ الوليدات هادو ديال هذه
المنطقة، حتى هما يكون عندهم نفس الفرص اللي عند الإخوان ديالهم
في جميع المدن.

إلا أنه كتنلاحظوا دائماً أن هذه المناطق دائماً بقيت معزولة، وبكل
أسف كان نفس الإحساس حتى في هاد المسألة ديال الجامعات اللي
خاصها تكون على الأقل بتضامن مع هذه المناطق، اللي كما تتعرفو هذه
المناطق اللي اعطت أساتذة أجلاء واعطت مجموعة ديال الوظائف
العمومية في المغرب واعطت رجالات.

إلى أنه في البرنامج ديالكم، الأخت الوزيرة، كنحسو بأنه مازال
احنا غادي نزيدو نتسناو الكثير، إلا أن الأبناء ديالنا مازال كيصيعوا،
وكنتمناو أنه تعطى لهم الفرصة، معالي الوزيرة، وكنطلبو بشي زيارة لهاد
المنطقة باش توقفوا على المعاناة.

فلحد الآن، كما قلت الأساتذة، كاينين (Des vacataires)،
ومجموعة ديال الشُّعب لحد الآن ما كتقراش، لأن ما كاينش الأساتذة
فيها، وهذا إشكال كبير.

كاين كذلك المشكل ديال الماستر، كيفاش أنه جميع الجامعات
يتمكنوا باش يديرو الماستر للوليدات ديالهم في حين أن هذه المنطقة ما
عندهاش نفس..

شكراً السيد الرئيس.

ألف، وهذا الرقم إذا قارناه بنسبة ساكنة المغرب، نجد بأن تمثيلية الطلبة لازالت محدودة مقارنة، كما ذكر أحد السادة المستشارين، ببلدان أخرى التي عندها أقل من هذه النسبة من ناحية النمو الديموغرافي، ولكن عدد الطلبة عندها يتجاوز الملايين.

إذن، فنحن في بلادنا نحتاج إلى ثقافة تؤسس لأهمية الجامعة، باعتبارها قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نحتاج إلى ثقافة تؤسس لضرورة إتمام التعليم الجامعي، هذا يحتاج إلى مجهود كبير.

وفي نفس الوقت لا يمكن أن ننكر اليوم، قضية الاكتظاظ هي ليست طابعا عاما في كل المؤسسات الجامعية، ينبغي التأكيد أن هناك بعض التخصصات هي التي تعرف اكتظاظا، وهذا بحسب الإحصائيات التي تتوفر عليها والتي هي إحصائيات رسمية، خاصة كليات العلوم القانونية والاقتصادية وكليات العلوم عموما، ولكن ليست ظاهرة عامة في كل المؤسسات.

مسألة أخرى أن الموضوع، يعني موضوع الاكتظاظ، من خلال تحسين العرض التربوي، وتنوع العرض التربوي وتوسيع العرض الجامعي، من خلاله بذلت مساعي كثيرة وكثيرة جدا ليست فقط على المستوى النظري، ولكن على مستوى الواقع.

فعندما أقول بأن المناصب المالية المخصصة، اليوم استطعنا نوصلوا ل 1300 منصب في 2015، هذا رقم غير مسبوق، 1300 منصب، 500 عبر مباريات مفتوحة و500 عبر يعني ما سمي أن في إطار تحويل المناصب، وهذا 300 في إطار التعاقد مع الطلبة التي كانت من خلال قرار ما بين وزارة المالية ووزارة التعليم العالي، والتي سنبدا في تفعيلها ابتداء من 2016.

هذه قرارات ليست فقط نظرية ولكن هذا عمل، أنا كنتكلم على برنامج عمل الذي بدأ التنفيذ فيه هذا من جهة.

مسألة أخرى اتخاذ قرار بناء مدرجات، اليوم 19 مدرج كبيرة، يعني التي كتجاوز الطاقة الاستيعابية ديالها حتى ل 800 طالب، هذه المدرجات 5 منها ستفتتح في نهاية 2015، 7 تقريبا ستكون جاهزة في 2016، وما تبقى وقع فيه مشكل في العقار ولكن تم تداركه في المرحلة الأخيرة، وسيرى النور كذلك في الأجل المحددة.

إذن، هذه كلها إجراءات وتدابير على مستوى عالي من المسؤولية وعلى مستوى عالي من الجراة، تم اتخاذها للنهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

بالنسبة للمؤسسات الجامعية، صحيح أنه اليوم في إطار الرؤية الإستراتيجية الجديدة، وفي إطار كذلك المخطط الوزاري، لابد من إيجاد ملائمة في إطار الجهوية المتقدمة، لا يمكن أن تستمر لدينا جهات.

صحيح، عندنا مؤسسات جامعية وفيها نواة جامعية، ولكن نحتاج إلى تطوير هذه المراكز الجامعية، وبحيث تستجيب إلى المحيط

الإجابة على سؤالنا ومقترح الاتحاد العام لمقاولات المغرب والقاضي بدعم البحث العلمي عن طريق القرض الضريبي (le crédit impôt) والمتمثل في خصم جزء من نفقات المقاولات على البحث العلمي بالمبلغ الضريبي المستحق عليها.

وكذلك، السيدة الوزيرة، لقد ركزت في سؤالي الآني على ضعف الإنفاق على البحث العلمي في المغرب، لأن هذا الإنفاق لا يتجاوز كما تعلمون 0.73% من الناتج الداخلي الخام، ولأن الدعم المادي كما قلتم هو المحرك الأساسي لتطوير البحث العلمي الذي يعاني في بلادنا من صعوبات ومعوقات أخرى كثيرة، أبرزها أن الجامعة المغربية تعيش في عزلة عن محيطها الاقتصادي والاجتماعي ولا تواكب التحولات الاجتماعية العميقة للبلاد.

كما لا تواكب حاجيات المقاولات الوطنية وسوق الشغل، لأننا ظللنا السيدة الوزيرة، نجتز نفس المشاكل ونعيد طرح نفس الأهداف في كل محطات إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي.

ولهذا، نظن بأنه التصاق الجامعة المنتجة بالمقاولات التي تستقبل المنتج الجامعي، هو ردم للهوة بين الطرفين، لتجد المقاولات حاجياتها فيما يخص المعارف والمعارف المهنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

إذن، الآن سأعطي الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات فيما تبقى لها من الوقت، ففضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

بداية، أشكركم على تفاعلكم من خلال الطرح الذي تقدمت به.

طبعا، أول مسألة أريد التأكيد عليها، أننا لم نتقدم بوعود أو بمجرد يعني كلام نظري، ولكن أحببت أن أبدأ مداخلة بالشق الأول المرتبط بالمنجزات، وهو حصيلة الإنجاز الحكومي في مجال التعليم العالي، ارتباطا بالبرنامج الحكومي من جهة، وارتباطا كذلك بمخطط الوزارة 2013-2016 المنطلق من البرنامج الحكومي.

مع ذلك، أريد أن أؤكد مرة أخرى أنه بالنسبة لمجموع الأسئلة أو تعقيباتكم، أول مسألة أريد أن أؤكد عليها، أن أبدأ بموضوع الاكتظاظ، على اعتبار أن هذا الموضوع يثار في العديد من المجالات.

أولا، ينبغي التذكير بأن اليوم نسبة الطلبة في المغرب لا تتجاوز 800

مجهود كبير تم الاشتغال فيه من طرف مجموعة من الأطراف، اليوم هو هذه القاعدة، قاعدة المعلومات موجودة في البوابة الجديدة للوزارة.

هذه البوابة التي حرصنا أن تتضمن كل المعطيات، وكل المعلومات المرتبطة بالتعليم العالي والبحث العلمي من أجل توفير المعلومة، لإيماننا العميق أن المعلومة هي حق دستوري، بناء على الفصل 27 من الدستور.

أضف إلى ذلك أن اليوم المعلومة تشكل معطى أساسي في منظومة البحث العلمي وفي منظومة التعليم العالي، من حق الطلبة أن تكون لديهم كل المقتضيات القانونية، وكل الخدمات يتعرفوا عليها ويدخلوا لها عبر البوابة.

من حق كذلك الموارد البشرية، من حق الباحثين، من حق المهتمين، أن تكون لديهم المعلومة، والمعلومة نعتبرها من المداخل الأساس في الحكامة.

اليوم، نتوفر على بوابة متعددة الخدمات، سهلة الولوج، توفر المعلومة لكل الأطراف المتدخلة في التعليم العالي والبحث العلمي، وهي لبنة في إطار إرساء نظام معلوماتي داخل وزارة التعليم العالي بتنسيق مع الجامعات لأنه هاذ الإطار هو بالنسبة لنا، النظام المعلوماتي بالنسبة لنا هو، أولا، يضمن مزيد من الحكامة، مزيد من الشفافية، من أجل أن يعني المواطن والمتتبع والباحث يكون متابع ومواكب.

مسألة أخرى هي طبعاً، قلت اليوم الرؤية الإستراتيجية للتعليم العالي، ستتحول إلى قانون إطار، والقانون الإطار سيتضمن كل المقتضيات الواردة في هذه الرؤية، بالنسبة لنا لأن الوزراء هم أعضاء في المجلس الأعلى، فالكثير من المقترحات هي متضمنة في هذه الرؤية، حاولنا أن نترجمها إلى مخطط عمل خاص بوزارة التعليم العالي وإلى مقترحات تستند على مجموعة من المرتكزات، من أهم هذه المرتكزات:

أولاً، تنفيذ التعليمات الملكية السامية في مجال التعليم العالي والتي اعتبرت أن قضية التعليم تأتي قضية وطنية بعد قضية الوحدة الترابية.

نستند كذلك على ضرورة تنزيل مستلزمات التجديد ورافعات الرؤية الإستراتيجية للإصلاح.

تستند كذلك على مواكبة التحديات التي تواجهها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي على الصعيدين الوطني والدولي، والمحاور الرئيسية التي تم الاشتغال عليها.

طبعاً، الخطة الإستراتيجية فيها 15 سنة، بالنسبة لنا وضعنا المدى القريب والمتوسط والبعيد، ولكن هناك تدابير إجرائية سيتم اتخاذها هذه السنة لمزيد من النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في بلادنا، لقناعتنا الراسخة بأن الارتقاء بالجودة لتحسين

الاقتصادي والاجتماعي وإلى الحاجيات المتراكمة.

طبعاً، قرار إنشاء جامعة هو قرار، قرار من الناحية المالية وكذا يحتاج إلى تدبير وإلى وقت.

المسألة الأخرى، اللي نبغي نتوقف عندها وهي قضية البحث العلمي. موضوع البحث العلمي، هو كيف ما ذكرت جاء في إطار المحاور الأساسية في البرنامج الحكومي، اعتبار البحث العلمي والنهوض بمنظومة البحث العلمي رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الحكومة بذلت مساعي كبيرة من أجل توفير موارد وتعبئة موارد مالية إضافية، ولكن أتفق معكم السيد المستشار، أنه فعلاً اليوم لا بد من انخراط القطاع الخاص بقوة في عملية النهوض بالبحث العلمي في بلادنا.

ولعل مبادرة إشراك يعني الجهة التي تمثلونها اليوم في كل مجالس الجامعات هي.. اتخذ هذا القرار في هذا الشأن، من أجل إشراك المقاولات المغربية وأن تكون حاضرة في مجالس الجامعات لتتقدم بمقترحاتها.

واحدة بالنسبة لنا هذا المقترح الذي تفضلتم به يمكن لكم تتقدمو به في لجنة المالية، ويتم المداخلة ديالو، وإذا تم التصويت عليه، ففي نهاية المطاف الذي يُشرع هو البرلمان وليس الحكومة، لأن البرلمان هو الذي يُشرع كما لا يخفى عليكم السادة المستشارين.

مسألة أخرى وهي مرتبطة كذلك بضرورة رفع الإنفاق، قلت الإنفاق العمومي، متفقة معكم، ضرورة تعبئة القطاع الخاص.

بُذلت مجهودات، ولكن لا بد من تعبئة مجهودات كبرى، من أجل فعلاً أن نصل إلى المستوى الدولي اللي كيغطي نسبة الإنفاق أن لا تقل عن 1% على الأقل، لازنا لم نصل إليها، ولكن نجهد في هذا الشأن.

قضية التجميع، بعض السادة المستشارين طرحوها، بالعكس قضية التجميع، نعم على مستوى الإطار القانوني، ولكن كذلك على المستوى الفعلي، اليوم جامعة محمد الخامس، وجامعة البيضاء، لدينا التجميع على المستوى القانوني وعلى المستوى الفعلي كذلك، وهذا يأتي في إطار تقوية والتمكين لمفهوم الأقطاب الجامعية.

لأنه اليوم التصنيف الدولي نحتاج إلى أقطاب جامعية كبرى، المؤسسات الجامعية الصغرى عهدها مضى، ونحتاج إلى أقطاب جامعية كبرى تجمع الآليات وتجمع كل ما يمكن أن يُجمع البحث العلمي ويجمع كل المهتمين بهذا الشأن.

وهنا، نبغي نؤكد بمبادرة تم القيام بها على مستوى الوزارة، واللي كتندسجم مع موضوع البحث العلمي، وهو القيام بجرد لكل ما تتوفر عليه الجامعة المغربية من آليات البحث العلمي.

اليوم، نتوفر على جرد يصل إلى 80%، من كل آليات البحث العلمي الموجودة في الجامعات.

عارمة بسبب الزيادة غير المبررة في فواتير الماء والكهرباء، والدليل على ذلك ما وقع في مدن الشمال على سبيل المثال لا الحصر مع شركة «Amendis»، التي أثقلت فواتيرها كاهل المواطنين مما دفع بهم إلى الخروج إلى الشوارع للاحتجاج.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم:

- هل غلاء فواتير الماء والكهرباء في العديد من المدن المغربية وخاصة بمدن الشمال، وهو نتيجة لإعمال النظام الجديد للتسعير والفواتير؟

- وما هي التدابير والإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها الحكومة لإقرار حلول معقولة وللاستجابة للمطالب المشروعة للمواطنين، وحماية المستهلك من التلاعب بهذه الشركات وعدم التزامها بالضوابط المحددة في دفاتر التحملات؟

وكذلك، حتى في القطاع العام، لأنه القطاع العام إلى جينا نشوفو الماء كانت الناس تخلص من 3 أشهر ل 3 أشهر، والآن ذاك الشيء اللي كانت تخلص في 3 أشهر ولات تخلصو في شهر، أما الضوء حدث ولا حرج.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أما السؤال الآتي الثاني فقد تم تقديمه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة حول موضوع ارتفاع أسعار الماء والكهرباء، فليفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نتساءل في فريق الأصالة والمعاصرة، أين كانت الحكومة هذه السنين الأخيرة حتى اشتعل الفتيل في مجموعة من المدن، مع العلم هذه الطبقات الاجتماعية اللي في الحقيقة هاذ الزيادات المتكررة والمفاجئة ديال هاذ الشركات فاجأتهم ونهبت الكاهل ديال هاد الطبقة، والحكومة تنصب، في نفس الوقت، نفسها مدافعة على هاد الطبقة.

نتساءل، السيد الوزير، أين وصلتكم في معالجة هذا الملف خاصة في المناطق الشمالية؟

وشكرا.

مخرجات التعليم العالي وتحسين الولوج للتعليم العالي لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص ودعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة.

نعتقد جازمين بأن هذه المحاور الثلاث، محاور رئيسية للنهوض بالمنظومة، ولنكون في مستوى تطلعات المواطنين وفي مستوى الاستجابة للتحديات الكبرى، على اعتبار أن الجامعة اليوم هي التي تُخرج النخب، وأن الجامعة وخريجي الجامعات هم الذين مفروض أن يقودوا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

أضيف فقط في قضية الحكامة وأختم بها، أن موضوع الحكامة كذلك سواء في البرنامج الحكومي الحالي أو في المقترح الذي نشغل عليه، تطوير حكامة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف الرفع من أدائها.

اليوم، موضوع الحكامة يمكن أن نرسي يعني نظام تعليم عالي جيد، ممكن أن تطور البحث العلمي ولكن بدون حكامة جيدة، أكيد أنه ستقع تعثرات واختلالات، وهذا ما نعمل على تفاديته في المستقبل.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على المشاركة والمساهمة القيمة في هذه الجلسة.

والآن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، إذا سمحتم سننتقل إلى الأسئلة الآتية، وعددها تسعة (9) الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وهي أسئلة كلها تتميز بوحدة الموضوع، لذا أقترح عليكم طرحها دفعة واحدة، مشيرا في البداية إلى كون السيد الوزير مشكورا قد مكن رئاسة المجلس من ملف متكامل يضم عددا من الوثائق لها صلة بالموضوع، وستعمل رئاسة المجلس على مد كل واحدة وواحد منكم بالملف المذكور إن شاء الله عن طريق الفرق والمجموعات.

والآن إذا سمحتم، سأعطي الكلمة لأول فريق قد طرح السؤال حول النظام الجديد لتسعيرة وفوترة الماء والكهرباء وهو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل أحد أعضائه مشكورا لتقديم السؤال.

المستشار السيد عثمان عيلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تشهد العديد من المدن والمناطق المغربية توترا شديدا واحتجاجات

اجتماعي كبير وواسع بمجموع من المدن المغربية، وخصوصا ذوي الدخل المحدود.

وبناء عليه، السيد الوزير، نسائلكم: ما هي الإستراتيجية الحكومية لإصلاح نظام الفاتورة المتعلق بالقطاعين الإستراتيجيين المشار إليهما أعلاه؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أما موضوع النظام الجديد لاحتساب تسعيرة فواتير الماء والكهرباء، فقد طرح من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

قامت كل الجهات المشرفة على تدبير قطاع الماء والكهرباء باعتماد نظام فواتير جديدة، وقد سبق للحكومة أن أكدت بأن هذا الإجراء يخص فقط المستهلكين لأكثر من 100 كيلوات في الكهرباء، و6 متر مكعب في الماء شهريا، غير أن شريحة عريضة من المواطنين وخصوصا الفئات الاجتماعية المعوزة فوجئت بزيادات مهولة بل صاروخية في الفواتير، أدت إلى إشعال موجة من الاحتجاجات المستنكرة للسياسة الحكومية في هذا الملف.

وأمام هذه الإشكالية، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة غلاء فواتير الماء والكهرباء؟

وما هي التدابير المزمع اتخاذها لإعادة النظر في تسعيرة هذه الفواتير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أما الفريق الاشتراكي فقد اختار تقديم سؤاله حول النظام المعتمد في احتساب فواتير الماء والكهرباء، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أما السؤال المتعلق بموضوع إختلالات فواتير الكهرباء والماء فقد تم طرحه من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

منذ سنة عقدت الدولة المغربية مع المكتب الوطني للكهرباء اتفاق لرفع الاختلال أو الإفلاس الذي عرفه هذا المكتب، فيما يتعلق بهذه المادة الحيوية الماء والكهرباء.

من طبيعة الحال هذه المادة وهذا الاتفاق تم تمكين هذا المكتب من تطوير برامجه واستثماراته لضمان جودة أفضل مع مراعاة العدالة الاجتماعية في تحديد الأسعار.

لكن، السيد الوزير، تم تسجيل عدة شكايات للمواطنات والمواطنين رافقتها احتجاجات على الفواتير والتسعيرة، لاسيما بالنسبة للمناطق التي يتم فيها توزيع الكهرباء والماء عن طريق التدبير المفوض.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن أسباب هذا الارتفاع الملحوظ في التسعيرة، وعن التدابير والإجراءات التي ستقومون بها لمعالجة الاختلالات التي لازالت تصاحب عملية توزيع الكهرباء والماء وفواتيرها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إصلاح نظام احتساب فواتير الماء والكهرباء، هو موضوع السؤال المطروح من طرف الفريق الحركي، فليقدم أحد أعضاء الفريق من أجل طرح السؤال.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين،

طرحت المنهجية المعتمدة في احتساب الفاتورات الماء والكهرباء، خصوصا بالمدن التي يُدبرها المجالين الحيويين من قبل شركات التدبير المفوض ووكالات التوزيع، إشكاليات واختلالات نجم عنها احتقان

يفوق قدرة المواطن، وكان آخر هذه الاحتجاجات ما عرفته مدينة طنجة وغيرها من المدن، وقد عبرتم في العديد من المناسبات، عن قيامكم بالعديد من الإجراءات تحمي المواطن من أي مساس جراء النظام الجديد للأشطر.

لذا، نساثلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتموها لحماية المواطنين من تعسف المؤسسات المفوض لها تدبير هذا القطاع الحيوي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أما مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فقد اختارت موضوع النظام الجديد لاحتساب فواتير الماء والكهرباء، وعليه أعطي الكلمة لأحد أفراد هذه المجموعة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

الموضوع الذي نريد أن نسائل فيه السيد الوزير اليوم، هو ما عرفته العديد من المدن المغربية، وخصوصا مناطق الشمال وعلى الخصوص مدينة طنجة، احتجاجا بشكل سلمي على ارتفاع فاتورة الماء والكهرباء، مطالبين برحيل هذه الشركة أو هذه الشركات التي تم التفويض لها في تدبير هذا القطاع الحيوي، بعد تدخل رئيس الحكومة في المشكل اللي كان مطروح في مدينة طنجة، قام بتهديد المواطنين بأنه الدولة لها منطقتها.

اليوم نريد أن نعرف حقيقة هل هذه الشركة هي المسؤولة عن ارتفاع هذه الفواتير؟ أم أنه النظام الجديد الذي أقرته الحكومة هو المسؤول؟

لذلك، نساثلكم، السيد الوزير، وغنطلبونكم أن تكونوا واضحين مع المواطنين لكي يعرفوا حقيقة هذا الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

والآن جاء دور السيد وزير الشؤون العامة والحكامة، وفي مساحة زمنية تصل إلى 27 دقيقة للرد على جميع التساؤلات المقدمة من طرف

السيدات المستشارات،

شهدت عدة مدن مغربية، وخاصة مدن الشمال، احتجاجات ومسيرات على خلفية غلاء فواتير الماء والكهرباء.

نساثلكم، السيد الوزير، عن حيثيات هذا الغلاء الصاروخي في الفواتير؟ وعن السبل الكفيلة لإيجاد حلول للمتضررين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أما فريق الإتحاد المغربي للشغل، فقد اختار موضوع نظام فواتير الماء والكهرباء كسؤال، وعليه فليقدم أحد أعضاء الفريق لتقديم هذا السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس المحترم.

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لماذا أدى نظام الفواتير الذي أقرته الحكومة إلى كل هذه الاحتجاجات الشعبية؟

وهل الحكومة ولطمأنة الشعب المغربي مستعدة لمراجعة سياستها التدييرية في هذا الشأن؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال ما قبل الأخير، فهو حول موضوع النظام الجديد لاحتساب استهلاك الماء والكهرباء، وقد قدم هذا السؤال من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

في الأواني الأخيرة عرفت العديد من المدن موجة من الاحتجاجات موضوعها الزيادة الصاروخية في فواتير الماء والكهرباء، وصلت لمستوى

وكيفاش غتكون الفواتير من 2014 إلى 2016، احنا بالفعل وقعنا بتاريخ 26 ماي 2014 واحد الاتفاق مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وقعوه مجموعة من الوزراء المعنيين، وزير الداخلية، وزير المالية، وزير الطاقة، وعبد ربه، بحضور رئيس الحكومة، أش تيقول هاذ الاتفاق اللي عندكم هنا؟

كيقول «الحكومة كتلتزم باش تعطي للمكتب الوطني للكهرباء لمدة 4 سنوات من 2014 إلى 2017، 4 دالمليار ونصف ديال الدرهم، دعم».

ثانيا، هاذ الفاتورات والتسيير ديال المكتب وصلوا لواحد الحالة خطيرة جدا، كانت المؤسسة ستهنار، كيفاش كتهنار المؤسسات ديال الضوء والماء؟ راني قلتها في المجلس السابق، راني عشت فجوج ديال الدول تيوقع فيها (délestage) تيتقطع الضوء 3، 4، 5 ديال الساعات في النهار، كنا على حافة عدم القدرة دالانتاج ديال الكهرباء، لأن التكلفة ديال الكهرباء والتكلفة ديال الماء والضوء ما تلاتش متماشية مع تكاليف الإنتاج، لأن من سنة 2006 اللي زادت الحكومة 7.5% بصفة إجمالية على العدادات المنزلية وعلى الاستهلاك المنزلي لا الكهرباء ولا الماء، وزادت إلى 8.7% على (la moyenne tension) وعلى (la haute tension)، ما باقيش تمسات الفاتورة ديال الكهرباء، وابقى غادي المكتب خاصو يواجه الاستثمارات ويواجه استهلاك كيرتفع سنة بعد سنة، لأن الاستهلاك داز إلى 6.6% زيادة.

أما الاستهلاك ديال الماء كنتكلمو على الاستهلاك الإجمالي، كايين مناطق اللي ارتفع فيها الاستهلاك، لأنه عرفت طفرة ديال السكن وعرفت طفرة ديال الصناعة، لا المتوسطة ولا الكبيرة.

ولذلك، كنا أمام خيارين، في السابق أشنوداروا؟ قالوا خدم الفيول (spécial) أي ذاك المحطة ديال قنيطرة والمحطة دالمحمدية اللي مصايبه باش ملي يقلال الضوء تطلق الضوء وتستخدم بفيول (spécial) أرا صندوق المقاصة يعطي يخلصو الفاتورات للمكتب، صافي هاذي هي الحلول السهلة.

قلنا ما يمكنش نستمر في هاذ الشيء، أرى لنا نديرو واحد التعاقد مع المكتب، كايين حوايج اللي خاصو يديرها هو وكايين حوايج اللي ملتزمة الحكومة ديرها معه في هاذ 4 سنوات.

وهنا غادي تلقاو تسعيرة ل (logiciel) هذا علاش وقرنا الفرنسية خرجنا القرارات في شهر (juillet) وما خرجنا القرارات إلا حتى لشتنبر لأن (logiciel) اللي تصايب باش ييدا يحسب الفاتورات ديال الناس، قلنا غناخذو هاذ الوقت هاذيك الثلاث أشهر دالصيف حتى نفضيويه، وما نبدأو نطبقوه حتى لنوفمبر 2014.

أشنو درنا؟ درنا أولا الشطر ديال (100kwh) ما يتوصل السعر ديالو هاذ 4 سنوات، والشطر الثاني اللي فيه من 100 ل 200.. صافي مشات لي الذاكرة، لأنه غريب هاذ الأمر، بدل ما نرجعو هاذ الشيء ونقول لكم الصفحة كذا شوفوا معايا، عجيب هاذ الأمر في المجلس.

السيدات المستشارات والسادة المستشارين حول موضوع النظام الجديد لاحتساب وفوترة تسعيرة الماء والكهرباء.

فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

كنتعتقد بأننا احنا أمام واحد الموضوع من الأهمية بمكان، ومستقبلي بالنسبة للاقتصاد ديال البلاد ديالنا وبالنسبة لواحد المؤسسة من أضخم المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية ديال المغرب. غنيدا بملاحظة على الرئاسة المحترمة، وخا تكونوا اقريتو ذاك البراء، أنا طلبت، وتعتقد بأنه كايين مجلس مستشارين جديد، وغندخلو في أسلوب جديد للتعامل مع الحكومة، واللقاء ديالي مع السيد الرئيس كان لهاذ الغاية للتعامل الجديد مع الحكومة، ولكن تيتبين أن الإدارة مازال ما ابغاتش تفهم أنه كايين تغيير.

راه ما يمكنليش نتكلم على هاذ الشيء إلى ما كانش قدامكم هاذ الكتيب، تيجابوني تيقول أنا حطيت هاذ الشيء في الصباح في 9 ديال الصباح، وخا يمشي الوقت، كافي، غادي نجي اليوم وغدا وغنبقى نقول اللي مآمن به، حطيت هاذ الشيء في 9 الصباح، وتنقول لهم هاذ الكتاب خصو يكون بيد السادة المستشارين كيف موالفين تنديرو باش يعرفوني اعلاش تنتكلم؟ هذه أمور دقيقة تقنية، تيتقال لي دابا نصيفطوهم للفرق.

أنا غنتكلم على واحد الحوايج اللي انتما مجلس المستشارين في حلة جديدة، وما عندكومش حتى الوثيقة اللي يمكن لكم تصفحوا باش تردوا البال واش تنقول الحقيقة ولا تنكذب، ولكن ما كايين باس، ت يظهر بأن الإدارة ما زال ما ابغاتش تفهم أنه كايين مجلس مستشارين جديد.

على كل حال، بالنسبة لنا احنا في الحكومة واضحين في هذا الموضوع، هذا كل ما يتعلق بضبط الفواتير والكيفية ديال الاحتساب ديالها، وهذا صدر في الجريدة الرسمية المغربية ديال المملكة المغربية بتاريخ بالعربية 21 يوليوز 2014، في الجريدة الرسمية رقم 6275، وصدر في الجريدة الرسمية بالفرنسية لأنه هاذ القضية صعبة وغنقول لكم اعلاش بالفرنسية؟ حرصنا باش تخرج الجريدة الرسمية بالفرنسية، لأنه غيتقال لينا، بأنه تقنيا و (les logiciels) باللغة الفرنسية، حرصنا باش نخرجوه في الجريدة الرسمية بالفرنسية، في الجريدة الرسمية رقم 6888.

(Donc) الرأي العام المغربي كيعرف القرارات المتعلقة بالفواتير،

الناس على الإستهلاك ديال شهر، ما غندخلش للتفاصيل ديال هاذ الشئ، ولكن إلى كثر عندنا الهضرة غنجيو للتفاصيل ديالو، شهر (Juillet) وشهر (Août) هو كيتعالج هاذ الشئ، احنا راه شهر نوفمبر، راه الفاتورة ديال أكتوبر جات والفاتورة ديال شهر شتنبر جات، اللي باقي كيطيح قدامنا كفاتورات هي الفاتورات ديال (juillet-septembre).

نجيو دابا للماء، الماء الشطر الأول ما تغيرش الثمن ديالو، السعر ديالو، 2.37 درهم ل 6 مترو مثلثة (mètre cube) أي 14.22 درهم.

ملي كيدوز للشطر الثاني اللي كيوصل بين 6 و 12 متر مكعب، كتزادو كيولي في الشطر الثاني الحساب ديالو 7.39 دراهم، في 6 متر المثلثة الأولى ما كيخلص إلا السعر ديال الشطر الأول هاذ الشئ اللي كيخلص، شحال غتجيه في الفاتورة إلى استهلك 12 متر مكعب، غادي يخلص 36.39 درهم، هاذ الشئ اللي غادي يخلص.

أه، كايين واحد الحاجة جديدة دخلناها لهاذ الشئ، هذا شكيت اللي ما عجباهش بعض الناس، هو كانت عندنا (la progressivité) تصاعدية في الفاتورة ديال الضو، أي ذاك الأشطر الاجتماعية هاذ الشئ اللي دارو في 2006 ذاك الأشطر الاجتماعية كيغادو يستفد منها حتى تبارك الله اللي مستهلك 500 متر مكعب، هاذ الشئ زولناه هاذ الأشطر التصاعدية، وقلنا كل واحد استهلك في واحد الشطر يخلص الماء ديال الشطر ديالو ولا يخلص الضو ديال الشطر ديالو، هذا راه واحد العدل، علاش الدولة غادي تحمل واحد السيد مبرع، نعم أسيدي، فوق 35 متر مكعب ديال الماء في الشهر، يتبرع ويخلص فاتورة تصاعدية اللي كتتنقص، كتتنقص كيولي تيخلص والو، علاش؟ باسم أش؟ العدالة، الديمقراطية، الحرية، أشنو؟

ولذلك، شوفوا الارقام الأمتار المكعبة، 2.37 في الشطر الأول في الماء، 7,39 اللي وصل لـ 12 (mètre cube)، 7,39 الشطر الثالث بين 12 و 20 (mètre cube)، 10,78 درهم اللي بين 20 و 35 (mètre cube)، 11 درهم اللي فوق 5، إوا احنا الحساب اللي عاطينا، عاطينا هنا 5 بالمليون حتى 6 بالمليون، أي بين 50% و 60% ديال الزبناء ما عندهومش هاذ المشكل وبالحساب.

درنا واحد الشئ تيقولك تديروا إصلاحات، ما تديروش معهم مصاحبة، (مشحال ابق لي؟ مشكل)، غادي نقرا لكم لأنه ما بقات، إلى شرحت كايين اللي كيقولك إيو غير تيقول ذاك الشئ.

أنا غادي نقرا، هادي مذكرة موقعها أو منشور وقعه وزير الداخلية، وزير الطاقة اعمارة وعبد ربه، درنا ثورة جديدة في المغرب، أش تنقولو؟

«يتعين على المؤسسات المكلفة بتوزيع الماء والكهرباء، -أي جميع المؤسسات-، بواسطة مصالحتها التقنية القيام بإجراء بحث تقني ميداني من أجل معاينة وضعية محل السكنى ووضعية العداد المشترك».

ياك هذا هو المشكل، العداد المشترك، هاذ الدار ولا هذه في الحي

(la tranche) ذاك 50 ديال ذاك (50kwh) (la tranche) غادي تحسب بثمان الشطر الأول، 9.01 درهم ومن بعد غادي ندوزو للأرقام، دابا نعطيكم باش نعرفو علاش كنتكلمو نعطيكم نموذج ديال فاتورة.

الشطر الأول: السعر ديالو ب 10 0,90 دالسنتم، قدر الاستهلاك 100، اشحال خاصو يخلص؟ 90.10 درهم، وملي يدوز لـ 150 غادي يخلص 1.0 درهم، يفوت 150.

أما ملي كييقي في تحت 150 أي 149 ودرنا واحد (la zone grise) باش ما يبقاش فيها المشكل ديال ها كيلوواط ها 10 كيلوواط، درنا واحد (la zone grise) بين 100 و 200 و 200 و 300 ديال ذاك 1 و 2، هاذ الشئ عندكم مكتوب، ما مخبعينوش.

(Donc) هذا اللي عندو الكهرباء الشطر الثاني كتزاد عليه إلى بقى في حدود 150، 21 درهم أي كيخلص 111.15 درهم، وأنا عندني فاتورات ديال المدن، ما عندنيش الهضرة عندني فاتورات ديال مدن.

الماء ملي كيدوز للشطر 3، أي 170 نديرو له معدل ديال 170، شحال كتزاد لو؟ كيولي 170.37 درهم، وأنا مستعد اللي عندو فاتورات مخالفة لهاذ الشئ اللي كنعقول نواجهو هاذ الشئ.

هاذ الشئ راه وقعنا فيه في شهر نوفمبر، والإخوان القدام ديال المجلس راه كانت عندنا أكثر من 3، 4 ديال الجلسات هنا فهذا الموضوع، وجابو المستشارين الفواتير ووجدنا السي إدريس الراضي جاب ليا واحد الباكية ديال الفواتير هنا في الجلسة، ووجدنا على كل فاتورة وتدارت لجنة ديال اليقظة بقرار من وزير الداخلية في كل وكالة ومع المكتب الوطني كتعالج المشاكل، وعالجنا المشاكل ومشينا عادي.

في يناير 2015، لأنه الزيادة الثانية بغات تجي في 2015، الزيادة الأولى هي اللي كانت شوية ثقيلة في ذاك 5 شهور، 2015 ها باش غتكون الزيادة هنا، أي مكتوبة هنا في الجريدة الرسمية دالمملكة المغربية، مخبعينهاش تحت الطاولة كيف زمان.

السنة الثالثة كذلك في الجريدة الرسمية، السنة الرابعة في الجريدة الرسمية، أشنو وقع؟ وقع ماشي هاذ التعميم اللي كتقولو، والفواتير والمدن، عندنا واحد المشكل في طنجة مع «Amendis»، ماشي وليد اليوم، وليد سنوات هادي، هاذ التدبير المفوض ديال طنجة «Amendis» راه في 2006 موقع وبدا التطبيق ديالو، ميمكنليش نزيد أكثر، لأن البلاغ بعد الزيارة ديال رئيس الحكومة، واجتمع مع المنتخبين ومع المسؤولين ديال..

(إدريس ما بغيت تعطيونا حتى الماء، الله يسامح، تشحفو الحكومة ولا شنو؟)

على كل حال، اجتماع اللي وقع بين رئيس الحكومة بحضور وزير الداخلية والمنتخبين، اتخذت واحد العدد ديال التدابير، هاذ التدابير ها هي غاديين فيها بشوية بشوية كتعالج، آخر تدبير لأنه لاحظو كيتكلمو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، قبل أن أمكن الزميلات والزملاء من التعقيب على رد السيد الوزير، لابد أن أشير أن ما جاء على لسان السيد الوزير بخصوص الرئاسة، وعدم مد جميع أعضاء المجلس الموقر من الملف الذي توصلت به الرئاسة هذا الصباح، هو لا ينضبط وما جاء في طلب السيد الوزير من توزيع الملف خلال الجلسة، لأن المادة 127 من النظام الداخلي تبيح للحكومة أن تتقدم بمعطيات إضافية، والإضافي يكون بعد الجواب وليس قبل الجواب، وإلا ما احتجنا إلى الجواب.

وبالتالي، التزم السيد الرئيس بتوزيع وإيصال الملف عن طريق الفرق والمجموعات، كما تنص على ذلك المادة 127، إلى كل عضو وعضوة من المجلس الموقر.

ثم كذلك، لابد أن أقول لكم أننا سعداء في هذا المجلس بالتعامل بطريقة جديدة، وأن نثمن كل مبادرة تخدم المصلحة العامة من طرف الحكومة، ومدنا بوثائق وهذا نثمنه عاليا، ونتمنى أن لا ينحصر ذلك في تعامل السيد الوزير، وأن يعمم على جميع القطاعات الحكومية ليستفيد الجميع.

وشكرا.

إذن، غادي نعطي الكلمة الآن في إطار الرد لأول متدخل وهو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقية استمعنا بإمعان، والجواب ديالكم كان فيه إشارة واضحة لكيفية احتساب، حتى يتمكن جميع المواطنين من تفهم وفهم كيف وصل حسابهم إلى ما وصل إليه.

غير أنني لازلت أسعى إلى المزيد من المعلومات، السيد الوزير، كيفاش أن 100 ألف ديال البشر كيتحرك في واحد اللحظة؟ ومن وراء هذا؟

كان بودي أن أستمع إلى من تسبب في ما وصلت إليه هذه الاحتجاجات، وهنا غادي نربط الكلام ديالي بالخطاب ديال سيدنا الله ينصره، احنا ما بقيناش كنعقلوا مواطن بوجهين، لأن هادي راه مؤامرة على المغرب، مؤامرة على استقرار البلاد.

هاذ الفواتير راه كاين أيادي ديال الموظفين اللي ما كيتعبوش باش يدوزو شهرها يشوفوا العداد شحال فيه، وكيبقى ناعس وملي كيحي وكيدير واحد الرقم هكذاك على الله وتيعطي للمواطنين، وإلا الزيادة كانت هادي 4 سنين كنا نغوتو.

الحسني فيها 3 ديال (Les étages) فيها غير عداد واحد، ولا هنا في التقدم إلى غير ذلك، أش تنقولو؟

«يجب أن يتم إجراء هاذ البحث خلال أجل لا يتعدى 10 أيام».

هاذ المذكورة راه موقعة في 31 أكتوبر 2014، على ضوء مناقشة في مجلس النواب ومجلس المستشارين، هنا اتخذت هاذ المذكورة، «أن يتم الإجراء خلال لا يتعدى 10 أيام ابتداء من تاريخ توصلها بطلب الاستفادة من النظام الجديد».

وباش ما نعدبوش المواطنين، تيمشي يأخذ واحد المطبوع من عند المكتب الوطني ولا تيخذون من عند هاذ الثلاثة والشركات ديال التفويض ما نعرف أسموا والوكالات، تيعمر ذاك المطبوع وتيقول له أنا عندي 3 ديال (Les étages) ولا أنا عندي في الدار 4 ديال العائلات ولا 3 ديال العائلات، معنى هذا؟

تنقولوا لهاذ الناس هاذوا المسؤولين: «يتعين في ضوء نتائج البحث التقني الميداني المذكور أن تسلم المؤسسات الموزعة إلى الأسر أو الأسرة صاحبة الطلب وثيقة إدارية من أجل تمكينها من الاستفادة حسب الحالات، إما من عداد فردي لكل أسرة أو عداد مشترك لجميع الأسر المقيمة بنفس محل السكنى وبنفس العنوان».

وما خليناش هاذ الشئ على الهوى ديالو، درنا (La grille) ديال الأسعار، ديال العداد المشترك، ها هي غتلقاوها هنا، (Logiciel) باش يبدوا يحسبوا هذا عداد مشترك، أربعة للأسر، كيفاش يحسبوا لهم، ما يبقاوش يخلصوا، باش ما يطيحش الاستهلاك ديالهم في الأشرطة العالية، لأنه أربعة دالعائلات استهلكت 300، راه منطقيا، خصها تكون غير في 100.

(Logiciel) وخرج في الجريدة الرسمية، هاذ (Tableau) ديال العداد المشترك، ودرنا حاجة، أن اللي بغا يدير العداد، غنسهلو معه في الربط المباشر، على غرار ما تدار مع (La BIRD¹) في الربط الاجتماعي، هذا باش تحسن الوضع ديال الطاقة في المغرب، ولاو 87% ديال المنازل كلها مربوطة بالكهرباء، واصلين لفوق 60%، الناس مربوطة بالماء.

درنا واحد القرار كذلك خطير جدا، هو أن الضوء والماء، ما بقاش مرتبط بالرخصة ديال السكنى، لا، الضوء والماء، بنى فوضى، أعطيه الضوء والماء، والنهارتجي تريب ليه، ريب معاه (Compteur).

كاين الناس اللي خدموا في هاذ الشئ، وصايبوا هاذ الشئ، وكاين الناس الله يهديهم، ما عندنا ما نديرو، سمحوا ليا ما بقاليش الوقت، وخفت شي واحد، لا يتزايد علي، ولذلك، غنعاود نرجع في إطار ذيك أربعة الدقائق.

شكرا.

¹Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement

احتجاجات سلمية تيطالبو بالحقوق ديالهم، ما داروش الفتنة، السيد الوزير.

وهنا اللي بغينا الحقوق ديالهم تعالج وترجع للنصاب ديالها، وتحلوا المشاكل ديال هاذوك المواطنين، أما باش نبقاو نتزايدوا هاذ الموضوع كيف ما تقال مع رئيس الحكومة ومع وزير الداخلية في طنجة ماشي دالمزايدات، دالمعالجات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن، الكلمة موكولة لفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب، فليفضل أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم.

هو فعلا هاذ الموضوع ديال «Amendis» ودطنجة، هو ما كيبحتاجش للمزايدات، هو فعلا كاين إشكال ديال عدم احترام العقد من طرف شركة «Amendis».

وفعلا احنا عملنا مجموعة من اللقاءات على المستوى الإقليمي، ووصلنا إلى مجموعة من الحلول اللي جزء منها عرضها السيد الوزير، فعلا توصلنا أن القراءة الشهرية ما كتمش، والآن تراجعنا تقريبا 40 ألف فاتورة، فعلا ضعف المراقبة عندنا 64 مراقب وفي فصل الصيف كياخذوا العطلة، واللي خصهم يقرأوا 540 ألف عداد.

عندنا فعلا سوء تعامل ديال الشركة مع الشكاوى ديال المواطنين، فعلا عدم اعتماد العداد المشترك واللي الآن سيعتمد، كذلك العداد المسبق الدفع، وكذلك صعوبة العداد الفردي، وهذه الإجراءات ستمكننا من حلول هذه الإشكالات، وهاذ الشيء كله جاء في تقارير المجلس الأعلى للحسابات سابقا.

فعلا احنا في طنجة، كنوه بالمبادرة ديال الحكومة والنزول ديال رئيس الحكومة والسيد وزير الداخلية، والمواطنين في طنجة ما رفعوش شعار «ارحل الحكومة» رفعوا شعار «ارحل Amendis» راه عندهم المشكل مع أمانديس، واحنا متفهمين، وهاذ السبب ما خرجوش الناس في طنجة، لأنه اعتبروا رئيس الحكومة مسؤول وأعطاهم ضمانات.

فعلا، عندنا ضعف المواكبة على المستوى المحلي، لجنة المراقبة الدائمة، عندنا لجنة تتبع ديال المنتخبين، عندنا المراجعة الخماسية، عمرها ما دارت في طنجة، هاذي 13 سنة.

شكرا السيد الرئيس.

أنا كنعشوف الحكومة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الموالي، فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، فليفضل أحد الأعضاء مشكورا.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة درتو ثورة جديدة في الزيادات على المواطنين، باش نؤكد لكم، السيد الوزير.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، ذاك الكتاب اللي اعطيتنا اليوم، فايت اعطيتني لنا في الوقت اللي كانت أزمة ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء.

السيد الوزير،

الكتاب اللي اعطيتنا، الكتاب الحقيقي هو اللي تيتوصلوا به المواطنين وتبيدوا يتوجعوا من نهار 21 و 23 وهما مخلوعين على ذاك الفاتورة آش غيبي فيها، وهاذيك الفاتورة، السيد الوزير، هي المشكل الحقيقي اللي فيه نقاش كبير، السيد الوزير، ماشي في الكتاب.

كذلك، السيد الوزير، عندي وثيقة بغيتك تطلع عليها، السيد الوزير، هذا كلام ماشي ديالي، هاذ الكلام ديال المسؤول ديال «Amendis» في طنجة، أش تيقول في هاذ الوثيقة، السيد الوزير، لأحد المواقع الإلكترونية؟

تيقول، السيد الوزير، هاذ الوثيقة عفوا، قريتها ياك؟ شتي هذيك «باعتبارها مؤسسة مرتبطة بعقد تدبير مفوض مع الجماعة الحضرية، لا يمكنها زيادة سننيم واحد أو نقصانه في تسعيرة الاستهلاك، إلا بقرار من لجنة التتبع والسلطة المفوضة، موضحا أن هذه الزيادة جاءت تبعا لقرارات حكومية تدرج في نطاق عقدة مع المكتب الوطني للماء والكهرباء لإنقاذه من الإفلاس».

السيد الوزير،

ابغيناكم تجاوبونا بصراحة، هاذوك الناس ديال الشمال وهاذك الفئة الاجتماعية الهشة اللي الفاتورة تتجيبها من 1200 و 1500 و 2000 درهم، واش فعلا هاذ الشيء اللي قال هاذ المدير العام ديال هاذ الشركة واش صحيح ولا غير صحيح؟

ما بغيناش المزايدات، السيد الوزير المحترم، ما بغيناش السيد رئيس الحكومة يمشي لطنجة ويقول لهاذوك الناس اللي كانوا خارجين بالشموع، من أجل إطفاء مصابيح «Amendis» تقال عليهم بأنهم تيزرعوا الفتنة، هاذوك الناس ما تيديروش الفتنة، هاذوك الناس دارو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الآن التعقيب موكل لأحد أعضاء الفريق الحركي، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

كنطلب من السيد الوزير، بعدما سمعنا له هاذ الشروحات اللي فعلا هي شروحات مهمة، إلا أننا كنطلبو من الحكومة أن دير واحد الاستطلاع ميداني وشعبي، وغادي نشوفو الواقع ديال الحال من خلال مراجعة المواطن من خلال الشكاوي ديال المواطن من ناحية فاتورات ديال الماء وديال الكهرباء، غادي نلقوا واحد الشريحة كبيرة وواحد الفئة كبيرة، المشكل العويص اللي تيكون مهول قدام بعض المواطنين هو الشكاية من الفاتورات ديال الماء والكهرباء.

السيد الوزير،

هاذ الإصلاحات اللي تقدمتو بها، اللي تقدمت تقريبا مبالغ مهمة للمكتب الوطني للكهرباء و(les régies) كنشوفو بأن المواطن الحقيقي ما استفدش من هاذ الإصلاحات هاذو.

لهذا، كنطلبو من السيد الوزير، أن تكون مثلا إصلاحات عميقة وخصوصا ذوي الدخل المحدود، لأننا حاولنا ما أمكن أننا نقربو المواطن وندرسوا معه الإشكالية، إلا أننا كنلقاوب بأن باقي المشكل مطروح، ماشي على مستوى الشمال بل على مستوى جميع المدن المغربية والقرى المغربية.

لهذا، كايين بعض الإصلاحات اللي خاصها تصاحب هاذ الإصلاحات اللي تقدمت بها الحكومة، لأننا كنتناقشوا على مشكل ديال المراقبة والقراءة ديال العدادات والصلاحية ديال العدادات والجودة ديال العدادات.

وفي نفس الوقت واحد الجواب أثارني، السيد الوزير، هو البناء العشوائي، ربما بغيينا السيد وزير الداخلية ورئيس الحكومة يتصنت للجواب ديال السيد الوزير، واش فعلا أن هذا كنعبروه التصريح بالنسبة لأننا خاصنا نفوضوا ولا خاصنا نرخصوا للبناء العشوائي، باش فعلا أننا نعطيوا العدادات ديال الماء والكهرباء باش يمكن هاذ المواطنين يستافدوا من العدادات.

في نفس الوقت كنطلبو من الحكومة أنها تدير واحد الدراسة خاصة بذوي الدخل المحدود، ما يمكنش أننا نجيو ونديرو إصلاحات اللي تشمل جميع شرائح المجتمع، خاص فعلا أننا نمشيو لذوي الدخل المحدود الفقراء، أننا نديرو لهم واحد التسعيرة خاصة بهذوك الناس، وخصوصا الأحياء، واحنا عارفين بأن فاش كنديرو واحد التحليل

تتعرفوا شكون هما الفقراء؟ وشكون هما الميسورين اللي عندهم الدخل..

شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن فالأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم المهم، مبرزا لكم أنه إبان التوقيع على عقد البرنامج بين الحكومة والمكتب، تم التأكيد على أن هذه التسعيرة الجديدة لن تمس الطبقات المعوزة، إلا أنه نجد أن الساكنة وللأسف لا زالت تكتوي بنار ارتفاع أسعار الماء والكهرباء، الشيء الذي جعلها تخرج في احتجاجات عارمة.

السيد الوزير المحترم،

إن الإجراءات التي أعلنتم عنها، مع الأسف لم يستوعبها المواطنون وخصوصا تغيير العدادات وطريقة احتسابها.

نحن، في فريق التجمع الوطني للأحرار، وإذ نؤازركم مؤازرة غير مشروطة، نؤكد لكم على ضرورة توضيح هذه الإشكاليات التي طرحها نظام الفوترة الجديد للرأي العام الوطني حتى يتمكن من استيعابها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن جاء دور أحد أعضاء الفريق الاشتراكي للتعقيب، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

أولا، في البداية، لأبد أن نوجه تحية خاصة إلى ساكنة الشمال، ساكنة طنجة ومدن الشمال على الاحتجاج الحضاري الذي أعطى صورة لاثقة عن بلدنا المغرب، رغم بعض التصريحات غير المستصاغة التي لم يكن محلها هذا الوقت.

المسألة الثانية، أعتقد أننا في مجلس المستشارين في المؤسسة التشريعية لسنا في حاجة إلى الدخول في التفاصيل الصغيرة وقراءة

لقد تتبعنا الحملة التواصلية والبرامج الحوارية والتي سعت وأكدت من خلالها الحكومة على تطمين المواطنين قبل وعند تطبيق الفوترة الجديدة بعدم المساس بالشطر الاجتماعي، وأن هذا النظام الجديد لن يكون له إلا تأثير جد محدود على الطبقة المتوسطة، وهذا ادعاء سرعان ما فنده الواقع.

وها نحن نعيش اليوم على وقع احتجاجات عارمة بفعل الفواتير المرتفعة وغرامات وإجراءات إدارية مجحفة لشركات أجنبية، لا يهمها الجانب الاجتماعي بقدر ما يهمها الربح والريح السريع والسهل.

إننا نعلم، السيد الوزير، أسباب نزول نظام الفوترة الجديدة والذي يندرج حسب الحكومة ضمن حزمة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للنهوض بأوضاع المكتب الوطني للكهرباء، والذي كان كما قلت على حافة الانهيار بسبب فشل الدولة في تدبير القطاع، وليس بسبب تدبير الأثر والمستخدمين الذين أسدوا خدمات جليلة لبلادهم، وفي ظروف صعبة يعلمها الجميع، ولا يُنكر أحد الكفاءة ديالهم.

واجب المواطنة كان كيدفعنا باش أننا نواكبوا كل التدابير اللي كتروم النهوض بالمرفق العام وكتدعم الخدمة العمومية، التلبية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين من هاتين المادتين الحيويتين.

إلا أنه أمام الاحتجاجات المتكررة للمواطنين جراء الارتفاع المهول لفاتورة الماء والكهرباء خصوصا في المدن التي يعتمد فيها التدبير المفوض، تطرح أمامنا العديد من علامات الاستفهام، علامات الاستفهام حول التدابير المصاحبة التي اتخذتها الحكومة من أجل تطبيق يراعي الشفافية ويحيي الفئات الاجتماعية من تداعيات النظام الجديد للفوترة ومن جشع..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال ديالنا، السيد الوزير، في الأول جاء فيما يخص هذا القطاع هو مادتين حيويتين أساسيتين أساسيتين لابد على أنه باش يستفد منهم المواطن المغربي بصفة عامة، وهاد المؤسسات خلقوا أزمة اللي سمينها سوء التدبير، وهاد الأزمة هادي ردت بلادنا مغرب كأنه كيتموقع في شي قارة جافة قاحلة ما عندناش البحر، رغم أننا كنتوفرو على 4000 كيلومتر ديال البحر، عندنا مياه جوفية، عندنا بحيرات، عندنا وديان إلى غير ذلك.

الفواتير، من المفروض فينا، في شخصيا وفي فريقي أن نكون على اطلاع بهذه الأمور.

نحن بحاجة اليوم إلى خلاصات كمؤسسة تشريعية.

الخلاصة الأولى هي قراءتنا، كحكومة وكمؤسسة تشريعية، في تجربة التدبير المفوض، هل نجحنا في التدبير المفوض؟ وعندنا تجارب سواء في الماء والكهرباء ولا في النظافة، هذا هو السؤال الأساسي.

ما حدث في طنجة، ما حدث في طنجة لا أحد ينكر ولا أحد له القدرة أن ينكر بأنه كانت هناك أزمة ناتجة عن فعل حقيقي في زيادة حقيقية في الفواتير ناتجة لعدة أسباب، فيها الشركة ربما انعدام المراقبة، وفيها ونحن نعرف المكونات القانونية للتدبير المفوض، مسؤولية وزارة الداخلية لأنها طرف في العقد.

المسألة الثانية، واحنا سمعنا السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات أعطى إشارات فيما يتعلق بالتدبير المفوض، لذلك الخلاصة الأولى هي خاصنا نداكرو على التدبير المفوض واش نزيدو فيه ولا مانزيدوش فيه..

المسألة الثانية، عندما نتحدث عن المكتب الوطني للكهرباء، من المفروض ما نتحدثوش اليوم عن المكتب الوطني للكهرباء، احنا تحدثنا عليه، والحكومة مشات في مخطط ديال إنقاذ المكتب، وكان موقفنا آنذاك معارض، قلنا فيه «لا يجب أن نذهب إلى الحلول السهلة على حساب الفئات الضعيفة»، قلناها ونتشبت بها.

لكن اليوم، ماشي ما تنداكروش، راه ما وقعناش الاحتجاجات في مكناس وفاس ووجدة وكذا، راه كلشي اهضر على المكتب الوطني للماء والكهرباء، وقعت في طنجة، وقعت في التدبير المفوض.

لذلك اليوم، اليوم خاصنا نراجعو رؤيتنا لحللول المشاكل، ما يمكنش نستمر في حلول المشاكل على حساب المواطن، ها المكتب الوطني للكهرباء، ها المقاصة، غدا السكر يعني هذا هو الخلاصة الثانية اللي خاصنا نداكرو عليها، هل المقاربة الحكومية اليوم للملف الاجتماعي مقاربة تستحق منا التصفيق أم تستحق منا القول بأنه هاد المقاربة ليست في صالح الشعب المغربي اللي كنعقولو..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد زروال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

للأسف الشديد هناك هوة سحيقة ما بين الخطاب والممارسة،

ومن المسؤول على إخراج الجماهير الشعبية للاحتجاج لأنها اكتوت بنار الغلاء؟

بالتالي ما كاينش جواب شافي نهائيا وكاينة مسؤولية الشركة، وعندنا فواتير تثبت ذلك، عندي مواطن تيسكن في مغوغة، حي شعبي في شهر 3 وشهر 4 وشهر 5، ماشي شهر 8 ياك، تتجيه 131 درهم، 120 درهم في الشهر، في شهر 4 جاتو 2781 درهم، وملي امثى عند الشركة، هاذ الشهر اللي قلت لكم الوسط، الشهر اللي قبل منو جاتو 120، والشهر اللي واره جاتو 130 درهم، ملي امثى عند الشركة قالوا ليه حيدوا له بعد 6000، 300 درهم نقصوها ليه وقالوا ليه نديرو لك إعادة الفوترة، ونعطيوك ذاك الشي بالتقسيم كل شهر تعطينا طريف.

(Donc) كاينة مسؤولية الشركة، وهنا النقطة الثانية غادي يجي التدبير المفوض كما أشار أحد الزملاء ديالي.

بالنسبة للإجراءات الحكومية، أنا تنقل، السيد الوزير، كنت تنتبع الأخبار ديالكم وأخبار الحكومة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إلى اسمحتو الآن، وأستاذنكم لأعطي الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيبات المقدمة من طرف السيدات والسادة المستشارين، وذلك في حدود ما تبقى له من الحصص الزمنية، فليفضل مشكورا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارات،

هذا اعلاش قلت الوثيقة خصها بتوزع، باش واحد العدد دالحوايح اللي تقالت غادي تبان لكم بأنه ماشي صحيحة، وراه طلبت منهم يوزعوها عليكم حتى هاذ المنشور ديال...

ودابا السيد بغينا نفكو المغاربة، جينا ابغيتو تمسحوا فينا البناء العشوائي، ما خبعناش، اسمع نعم السي أش تيقول المنشور، ما ابغيتش نقرا لأنه تسنى شي واحد يقوله لي حيث ما قدامكش المنشور، كون قدامك المنشور ما غادي تقولهناش.

«لا تعتبر وثيقة رخصة السكن من بين الوثائق المطلوبة للاستفادة من هذا النظام»، وصافي ابغا يحلها فلسفيا والبناء العشوائي، هذا شغلكم، ولكن الدستور اعطى الحق للناس يكون عندهم الضوء والماء، والتعسف دالإدارة انتهى، شفتي الكلام ديال بالصبح، واحد عندو الضوء وواحد جارو ما عندوش الضوء، هاذ الشي ما تلاوش ابغاوه المغاربة، إوا صافي المعقول.

فالسنة الماضية بحال هاذ السنة عشنا احتجاجات، مظاهرات مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، مع «²LYDEC»، مع «³RADEM»، هاذ السنة هاذي مع «Amendis»، معناه التدبير المفوض ديال هاذ المادتين يستدعي تراجع دفاتر التحملات باش نمشيو فواحد الخط سلمي والهدف ديالنا جميع هو السلم الاجتماعي.

السيد الوزير،

عندي سؤال، ما كنداكروش على الجودة، هل بعدا هاذ الماء صالح للشرب أم لا؟ نعطيك مثل، كاين فئة أقاليم كتستعمل الماء ديال واد أم الربيع، ويمكن لي نقولك وكتتحمل المسؤولية ديالي غير صالح للشرب من كثرة الملوحة، من (Le calcaire) من الفيضانات وكي تشرب ماء أحمر ابحال هاذ الكراسي، غير صالح، إقليم خنيفرة ولا زاوية الشيخ، زاوية إسحاق... إلى آخره، كيستعملوا هاذ الماء غير صالح، وكناديو الفاتورة.

بالمقابل، ما كيميكلش أنا في واحد إقليم نائي فيه خصاص ديال المرافق الاجتماعية باش نخلص الفاتورة ابحالي بحال واحد في الدار البيضاء، في طنجة، اللي عندو معامل، عندو شركات، عندو... إلى آخره، كاين عمل، كاين... إلى آخره، وواحد غير جالس كيتسنى الشمس فوقاش تشرق وفوقاش تغرب.

مسألة أخرى ديال الفواتر، احنا اليوم الحكومة خاصها تدبر الأمر ديال خلق مناصب للشغل، فالיום كتمشي شركة كتجمع لك الشطر الأول والثاني والثالث وكتلزمو عليك، خلصتي تبارك الله، ما خلصتيش غادي يحييدو لك (Compteur)، لا أسيدي أنا أجرراني كنتقاضى الأجر ديالي شهريا، خاصني نخلص ما هو شهري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وأخيرا، سنستمع جميعا لتعقيب المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

طبعا هاذ الموضوع ديال الماء والكهرباء هو حيوي وعندو ارتباط لصيق بالمواطنين والمعيش اليومي ديال المواطنين، وبالتالي ما فيهم الزايدات.

كنا كنتنمناو من الجواب ديال الحكومة عن طريق السيد الوزير أنه يحدد المسؤوليات، من المسؤول عن ارتفاع فواتير الماء والكهرباء؟

²Lyonnais Des Eaux de Casablanca

³Régie Autonome de Distribution d'Eau et d'Electricité de Meknès

اعلاه الحكومة جات من المريخ؟ راه احنا هنايا 254 مليار ديال الميزانية، منين غنجيبو هاذ الشي؟ نواجهوه باش؟

أودي، الله يهديكم، ملي نبدأو نتكلمو، وأنا غنختم، ونقول، السيد الرئيس، إلا اسمحتي، ذاك النزعة البرلمانية، هي اللي جابتي ندير هاذ الملاحظة.

هذاك الفصل ديال القانون الداخلي، كيتكلم على الوثيقة الإضافية، هي اللي كيطلب، كنطلب منك هنا نعطيها لك توزعها.

أما هادي، راه درت لها مسطرة باش الناس تتبع معايا.

أما فيما يخص، احنا داخلين في واحد المسطرة جديدة إن شاء الله، غادي نعالجوها المشاكل، ولكن، راه استثمار كبير، غندخلوا ل (Prépayé). نعممو ال (Prépayé)، كيف كتشري للتلفون، تشري الكهرباء، تشري الماء بـ (La carte) وذاك الساعة، كترد الببال للاستهلاك دياك، وغادي ندخلو للمرحلة دقيقة كذلك، هي واحد (Le compteur) اللي كيتقرا عن بعد، لأنه ابقى عندنا (Les compteurs) ديال القرون الوسطى، وكاين اللي احفى، وراه إلا جيتي نتكلم، أنا نقولك العجب، هاذ الشي اللي شفت في هاذ الشي.

أما فيما يخص الملاحظات دياك السي المحرشي، إن شاء الله في 2016 الانتخابات أجبو وعالجوا هاذ المشاكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا.

شكرا للسيد الوزير على المساهمة دياو، والتجاوب مع المجلس، ومدنا ببعض الوثائق التي أعدكم أنها ستوزع على السادة الأعضاء.

ورفعت الجلسة.

فيما يخص، أنا ما ابغيتش نتكلم، إخواني، نقابيا على الوضعية ديال المكتب، لأنه براكه جرح وطوينا الصفحة، احنا أولاد اليوم، المكتب عندو عجز في التقاعد ديال 3 دالمليار الدرهم في صندوق التقاعد دياو، وإوا صافي، صافي اطوينا وغادي نخلصو هاذ الشي وغادي نعالجوه.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم.. الله يخليك، الالتزام بالهدوء خليهو يتكلم.. السيد الوزير، السيد المستشار الله يخليكم..

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

.. وا، راه المكتب الوطني، السي، راني نعمق، كنجترمكم بزاف، وأنا تربيت جزء كبير ولكن ما يمكنش لي نسمع أنا كلام، راه علاش درنا هاذ الشي؟ علاش درنا هاذ الشي؟ لأن المكتب كان في وضعية ما بقاتش عندو (La trésorerie) واش أنا نتكلم على الأطر، الأطر أداو مدة 60 سنة، الأطر أدت عمل مهم للمكتب، لا في الماء الصالح للشرب ولا في المكتب ديال الكهرباء، أعباد الله، ولكن وصل هاذ الشي لواحد الوضعية خطيرة جدا، واش بغيتي غدا نسكتو واحنا حكومة نسكتو، الناس ما تخلصش في التقاعد دياها لأنه كاين (Spéciale) كيف كاينة في مؤسسات عمومية، ياك (l'OCP⁴) دخلناها لـ (RCAR⁵).

كنحاولو كيفاش ندخلو حتى المكتب (RCAR)، وذاك الخصاص اللي خاصنا في 3 دالمليار ديال الدرهم، نعديوها في التقاعد.

والترمنا بها هنا، وهذا راه تكليف، هذا راه تكليف، هذا راه كلفة مالية هادي، اشكون اللي ابغي يخلصها؟ لا بد يخلصها شي حد، إيوا هذا هو، اشوية للمواطنين واشوية للحكومة، لأنه الحكومة من المواطنين.

⁴Office Chérifien des Phosphates

⁵Régime Collectif d'Allocation de Retraite